

فهرس المحتويات

2	مقدمة
4	1: العدالة وسيلة للتكيف مع الصراع الدائر
12	2: العدالة ومحاربة خطر التطرف العنيف
19	3: العدالة والنمو الاقتصادي الدائم
24	4: أهداف التنمية المستدامة على القضاء: لما يجب أخذ ذلك في الاعتبار بجدية؟

المقدمة

تبنى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، في 27 سبتمبر 2015، 17 هدفاً إنمائياً مستداماً (SDGs) - وجاء هذا العمل تنويجاً لعملية استمرت لمدة 3 سنوات كانت تهدف إلى توليف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية¹. وقد تضمن الهدف 16 تأكيداً قوياً على مبدأ العدالة "لتعزيز مجتمعات سلمية وشمولية بغرض تحقيق التنمية المستدامة وكفالة حق الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات شمولية وفعالة وخاضعة للمساءلة على كافة الأصعدة". جاءت هذه المحصلة، جزئياً على الأقل، نتاجاً لحشد الدعم المقدم من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة أمثال صاحب السمو الأمير الحسن بن طلال ووكالات الأمم المتحدة بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالات الشعبية مثل منظمة ناماتي، وقد ضربت جميعها أروع الأمثال على العلاقة المتبادلة بين مبادئ العدالة والحوكمة الرشيدة والتنمية.

يُعد دمج الهدف 16 إنجازاً ملحوظاً، لأسباب ليس أقلها أن العدالة ظلت لسنوات قضية خلافية على نطاق واسع. وتراوحت معارضة الدول الأعضاء من كونها هدفاً للعدالة يُشكل سيادة الدولة، إلى نتائج للعدالة حيث كونها قابلة للقياس أو متعلقة فقط بالبلدان النامية. ولم تصم الدول أذاتها عن دوي تحديات التنفيذ؛ وظل تحقيق توافق الآراء بشأن المعايير الدنيا لاستقلال القضاء والمساءلة والشفافية وحق الوصول إلى العدالة عملية مليئة بالتحديات.

لكن دمج مبدأ العدالة خطوة ذات أهمية حاسمة، إن لم يكن لسبب آخر غير تداعيات ذلك على نتائج التنمية. في السراء والضراء، تفتح هذه الأهداف العالمية السبيل للتمويل وبالتالي البرمجة، بطرق محددة. وعندما أخفقت مساعي الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) على نحو مُلفت للنظر في تضمين مبدأ سيادة القانون أو مبدأ العدالة، جاءت تداعيات ذلك لتقلص أهمية جوانب العدالة في استراتيجيات التنمية واستئصاله من آليات التمويل السائدة. وشعرت المنظمات الشعبية، على طول الطريق وصولاً إلى وكالات الأمم المتحدة، بالضغط لطرح مقترحات في شروط الأهداف الإنمائية للألفية، وظهر هذا جلياً في التراجع الملحوظ لمبادرات الترويج لمبدأ سيادة القانون.

بالطبع لم تنتهي القصة عند هذا الحد. فقد تجلت عمليات أخرى مختلفة تماماً، متمثلة في أن يُشكل هدف العدالة جزءاً من جدول أعمال التنمية الدولية والتزاماً من الدول الأفراد بدمجها في خطط التنمية الوطنية. تحتاج بلدان منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (وانا) الآن إلى أن تُقرر أي مرتبة سيحتل مبدأ العدالة ضمن الأولويات الأخرى والسبيل إلى تطبيقه.

وهذا لن يكون سهلاً، إذ أن الحقوق والحريات المدنية والفصل بين السلطات وتمكين المواطن من القضايا الاستقطابية. وما يجعل مثل تلك التحديات، في هذه المنطقة، أكثر حدة وتعقيداً هو الصراع الدائر وموروثات الثورات العربية والتهديد الناشئ من التطرف العنيف، وكيف امتدت هذه الضغوط على صعيد التحديات الاقتصادية القائمة. وإزاء هذه الخلفية، كان يُنظر إلى سياسات العصا والجزرة على نطاق واسع باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لحفظ الاستقرار. ويؤيد بعض الخبراء السياسيين هذا النهج، بحجة أن التغييرات السريعة لنماذج الحكم أكثر عرضة لإضعاف الاستقرار عن تعزيزه. وتظهر بعض الأدلة على أن شعوب المنطقة مهتمون أكثر بالقضايا المصيرية مثل فرص العمل والنمو الاقتصادي ومكافحة الإرهاب عن اهتمامهم بالحقوق وحق الوصول إلى العدالة والإصلاحات التشريعية. ووفقاً لما جاء على لسان رئيسة منظمات المجتمع المدني، هديل عبد العزيز، هذا "الفترة المزمّن إزاء العدالة الاجتماعية" خير دليل على وجود أزمة ثقة في النظام القضائي والتي يلزم إيجاد حلاً لها قبل ان تاخذ اي إصلاحات أساسية مجراها.

وتبرز طريقة بديلة للنظر في هذا الوضع إذ أن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار والتنمية الأعم ليست مفهومة بالقدر الكافي على كلا الصعيدين المجتمعات المحلية وصعيد صنّاع السياسة. توجد أدلة دامغة تربط العدالة وضعف النمو والصراع بطرق مبنية على بعضها البعض. فالظلم هو المحرك الرئيسي للصراع، في حين أن الوصول إلى العدالة والسيادة

¹ في عام 2000، تعهد زعماء العالم بإقامة شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر ممثلة في أهداف محددة المدة مع تحديد عام 2015 موعداً نهائياً لتحقيقها: وهي الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية. بعد مرور عقد من الزمن، بدى واضحاً أن "الفقر لم يكن قد مضى عهده"، لذا، في يونيو 2012، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعروف باسم مؤتمر ريو+20، تم الاتفاق على أن يتم تطوير مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية. وشكّل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة رفيعة المستوى من الشخصيات المرموقة لإسداء المشورة بشأن هذه العملية. في الوقت ذاته، سهلت الأمم المتحدة مشاورات موضوعية في 11 قضية أساسية و 50 حواراً وطنياً. في يناير 2013، أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح العضوية وكلفته بإعداد مقترحاً. في يوليو 2014، وانتهى الفريق العامل المفتوح العضوية من إعداد تقريره؛ حيث قدّم مقترحاً يضم 17 مقصد و169 هدفاً.

² انظر استطلاع الرأي الذي أجرته منظمة "العالم الذي نريد" <<https://www.worldwewant2015.org>> في 1 أغسطس 2015، مع تحليل يُعبر عن رأي كاتبه.

القوية للقانون يلعبان دوراً في تجنب الصراعات وتكرارها. وبالمثل، أبرز التقدم الضعيف في الحرب ضد التطرف والعنف أن الحلول العسكرية لا تزال بعيدة عن أن تُشكل إجاباتٍ كاملة، إذ أنها لا تعالج الأسباب الجذرية للتطرف. وفي حين يعكف المحللون السياسيون عن دراسة أوجه القصور في هذا النهج، احتلت أهمية تعزيز الأمن الانساني وخلق مساحاتٍ مشروعة داخل أطر الحكم لجميع الفئات ووضع آليات للكشف عن مكافحة والتصدي للتطرف العنيف مركز الصدارة. ولن تجدي مثل هذه الخطوات بثمارها إلا في بيئة تخضع فيها جميع أجهزة الحكم لسيادة القانون ووجود ضمانات لمنع التعدي على الحقوق والحريات الأساسية المكفولة. ومن السمات المميزة الأخيرة لقصة منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا هي أن التنمية تحدث بالفعل، في بعض الحالات بسرعة كبيرة، ولكن بمعدلات متفاوتة تماماً. ولم يكن تقدماً شاملاً، وجاءت النتيجة أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتزايد، وكذلك أوجه العجز في المجالات التي لها تأثيراً ملموساً على التنمية، مثل المساواة بين الجنسين. ومثل هذه التنمية المشوهة لن تمرّ مرور الكرام. وما بدى على نحو متزايد أن الثورات العربية كانت إلى حدٍ كبير نتيجة ضعف الحصول على الموارد الأساسية ونُدرة الفرص، إلى جانب ضعف المساءلة، وبعبارة أخرى، فشل العدالة الاجتماعية. والعبرة في أن التنمية لا ينبغي أن تعنى فقط إحراز النمو ولكن أيضاً بالتوزيع العادل لثماره والمشاركة في عمليات صنع القرار.

وفي حين تبدأ الدول بالتفكير في هذه القضايا في سياق خطة التنمية الجديدة، تلوح فرصة في الأفق لتوجيه المناقشة حول كيفية تماشي العدالة والحكم مع أولويات التنمية الوطنية والإقليمية. ولم يكن هناك خارطة طريق ملحقه بالأهداف الإنمائية للألفية ولن يكون هناك أيضاً أي خارطة طريق متوفرة للأهداف الإنمائية المستدامة. يحتاج أصحاب المصلحة في المنطقة إلى صياغة خارطة الطريق هذه لصالحهم، وهذا سيتطلب تقييماً صريحاً للعوائق والفرص والعلاقات المتشابكة الفوضوية بين الأهداف. وسيتطلب التوصل إلى توافق الآراء حول كيف يمكن للعدالة والحكم الرشيد أن ينسجمتا مع هيكل التنمية بمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا على محادثات ساخنة، وأنه من الأهمية القسوى أن تُقام مثل هذه المناقشات على قاعدة صلبة من الأدلة القاطعة. ورداً على ذلك، تقدم هذه الدراسة ما يحفز دول منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا أن تأخذ الهدف 16 على محمل الجد. إذ تحلل هذه الدراسة الأدلة على أساس العلاقة بين سياسات وإجراءات العدالة ضمن ثلاثة مجالات موضوعية: القدرة على التكيف مع الصراع ومواجهة الخطر المتجدد المتمثل في التطرف والعنف والنمو الاقتصادي. ويمكن الاستنتاج في أن العدالة ليست فقط غاية في حد ذاتها، ولكن أمراً بالغ الأهمية لقطع الطريق على الوقوع في فخ الصراع الدائر وإخماد التهديد الذي تفرضه الجماعات المتطرفة بشكل دائم وإنشاء منصة لتحقيق نمواً ثابتاً وشاملاً ومستداماً. ويفسر هذا التفكير القائل بأن نتائج العدالة تتطلب تحديد الأولويات الحالية والتمحيص المنتظم. وعلاوة على ذلك، إن الالتزام بتنمية قطاع عدالة قوي وسريع الاستجابة يتجاوز الحدود القومية، وينبغي تناوله باعتباره مسؤولية مشتركة.

1: العدالة وسيلة للتكيف مع الصراع الدائر

إن تكلفة الصراع الهائلة من حيث الخسائر في الأرواح والمساعدات الإنسانية والدور الملفت للنظر الذي يلعبه النفط وظهور ما يُسمى بداعش يجعل من الصراع الذي طال أمده في العالم العربي موضوعاً للنقاش العالمي. يربط الكثيرون بين الأزمات الإقليمية ورسم الخرائط الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب - وهي الخطوة التي تجاهلت التركيبة السكانية والشبكات القبلية المجزأة والدول التي تفصل بينها فوارق شاسعة. ومع ذلك، وفي حين أن هذه الحدود توفر أرضية خصبة لعدم الاستقرار، لا يكاد يُقدم رسم الخرائط الاستعمارية تفسيراً كاملاً لكل هذا. إن الاقتصاديات المعتمدة على إيرادات النفط وأوقاف الموارد الطبيعية المشوهة والانقسامات الطائفية وضعف الدولة المزمّن كلها توجج الصراعات الدائرة التي تؤثر على غرب آسيا وشمال أفريقيا اليوم. والتفكير الحالي حول كيف يمكن لهذه الدوائر المنفصلة أن تشير إلى أن دور العدالة - من حيث كلاً من المؤسسات وتطبيق سيادة القانون - هي مفتاح الحل. وكما سنتناول في الأقسام التالية تفصيلاً، فكما أن الظلم محرّكاً معروفاً للصراع، يدفع الوصول إلى العدالة وتفعيل سيادة القانون المؤسسات إلى أن تلعب دوراً في الحيلولة دون نشوب الصراعات وبما يكفل عدم انتكاسها.

1.1 منطقة أبتليت بالصراع

وكثيراً ما تأكد أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو السبب الجذري للاضطرابات والتشرد في المنطقة العربية. والواقع أن قرارات القوى الغربية في فترة ما بعد الحرب هي التي سمحت بتقديم فلسطين على طبق من ذهب لإقامة وطن قومي يهودي مع التناحر الإقليمي على المواقع المقدسة التي ترتبت عليها تداعيات وبيلة. وأسفرت هذه الأحداث عن الاضطراب السياسي والديمقراطي الذي تسبّب في اندثار الهوية العربية ومهد الطريق للصراع على أساس الهوية الجغرافية السياسية، ليس فقط الصراع بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل، ولكن المنطقة بأسرها. واليوم تتركز التطلعات حول الدعوى الإقليمية الأساسية على الأراضي التي أصبحت الآن دولة إسرائيل والرغبة في التخلص من الاحتلال. وقد تبنت إسرائيل سياسات ممثلة في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والجدار العازل - وهي أعمال تُعدّ خرقاً للقانون الدولي يظهر جلياً في رفض حرية التنقل والتهميش الاقتصادي وانعدام الفرص. وفي واقع الأمر، ولّد الإفلات من العقاب الذي بموجبه ارتكبت إسرائيل هذه الفظائع مشاعر الظلم والحرمان من الحقوق. وعلاوة على ذلك، فإن الطريقة التي تآججت فيها مثل هذه الصراعات ووقعت (إسرائيل تملك القوة العسكرية مما أدى لخسائر غير متكافئة في الأرواح) أثرت بشدة على الحركة القومية العربية وأسهمت في شعور العرب المتنامي بالإذلال الذين لم يتمكنوا من تحقيق ظروف اجتماعية في منطقة حيث لهم فيها الغلبة جغرافياً وعرقياً ودينياً.⁴

وقد امتدت تلك التوترات إلى دول الجوار. إذ تعصف ببلدان حالة من الهشاشة منذ عام 1975. حيث أسفر القلق إزاء ضعف الدولة في مواجهة الانقسام الطائفي بين الائتلاف المسيحي المحافظ، والجماعات الإسلامية التحريفية وقوة اللاجئين الفلسطينيين عن تأجيج الحرب الأهلية (1975-1990). وقد ضمت الصراعات في لبنان أيضاً عناصر غير لبنانية وعميلة هامة. حيث دخلت القوات السورية إلى البلاد في عام 1976 لإعادة السلم وكبح القوة العسكرية الفلسطينية، مما أسفر عن الاحتلال الذي لم ينتهي حتى عام 2005. في عام 1978، احتلت القوات الإسرائيلية الأراضي الواقعة على ضفاف نهر الليطاني، مما أدى إلى نشوب حرب جنوب لبنان التي اندلعت بصورة فعالة بين القوات الإسرائيلية والفلسطينية. وقد جاء غزو إسرائيل للبنان مرة أخرى في عام 1982، بوصفه عاملاً حافزاً لتشكيل حزب الله، وهي مجموعة مسلحة شيعية إسلامية قوية. وبعد ست سنوات من الاستفزازات على الحدود قامت حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين في عام 2006 مما أثار ردود فعل غاضبة. وينظر إلى الفترة التي تلت اندلاع الحرب التي استمرت 33 يوماً بدرجة كبيرة على أنها سلطت الضوء على فشل إسرائيل بقدر ما أبرزت حزب الله حليفاً قوياً لإيران وقدرته على خوض حرباً تقليدية شاملة.⁵

³ يظهر واضحاً في اتفاقية ساكس - بيكو (1916) وإعلان بلفور (1917)

⁴ أنشأ الفلسطينيون قاعدة في لبنان عقب طردهم من الأردن في عام 1971.

⁵ عدد صحيفة الأتبار الربع سنوي رقم 57-65 الصادر في الشرق الأوسط (موجز 2007) بعنوان "كيف أقدمت إسرائيل نفسها فيحربلبنان الثانية".

نشأت الصراعات في العراق، على النقيض من ذلك، أكثر من الشواغل الاقتصادية والجغرافية السياسية. وقد ازدادت التوترات مع إيران على ميناء شط العرب، إلى جانب دعم إيران للسكان العراقيين الأكراد ودعوة آية الله علي خميني لانتفاضة على غرار الثورة الإسلامية في إيران، مما أسفرت عن احتلال العراق في عام 1980. وقد استمرت الحرب التي تلت ذلك ثماني سنوات تقريباً. وبعد الحرب، ارتكب نظام صدام حسين البعثي قمعاً وحشياً ضد جماعات الأكراد والأغلبية الشيعية في العراق، مما تسبب في الانقسامات الطائفية العميقة التي لا يزال يعاني منها العراق حتى يومنا هذا. وقد تفاقم خوف صدام حسين من حدوث انتفاضة بالأزمة المالية الضارية التي لحقت بالعراق في فترة ما بعد الحرب. وفي محاولة يائسة لتلبية الديون المتفاقمة، جاء غزو العراق للكويت في عام 1990. وسرعان ما انتهى الصراع من خلال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بشنّ عاصفة الصحراء في عام 1991 - وهي الخطوة التي حرّرت الكويت لكن شكلت سابقة خطيرة من تدخل الولايات المتحدة في الشؤون العربية.

تسبب العقوبات اللاحقة في شلل العراق، مما أثار المزيد من العنف والقمع، الذي بلغ ذروته في اجتياح قوات الحلفاء للعراق في عام 2003 - بزعم الكشف عن أسلحة الدمار الشامل وتحرير الشعب العراقي، بل بالفعل أيضاً للإطاحة بصدام حسين وتأمين فرص الحصول على النفط الخام. وتبددت جهود إعادة الإعمار. وقد شهد تصفية حزب البعث - إذ دمرت الولايات المتحدة بصورة فعّالة الركائز الثلاث التي قامت عليها الدولة العراقية (حزب البعث الحاكم والجيش والبيروقراطيين ذوي الخبرة) - مؤدياً إلى انهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية. وفي خضم هذه الفوضى العارمة، نفذ رئيس الحكومة الانتقالية، نوري المالكي، سياسات طائفية لصالح الأغلبية الشيعية في العراق وتمحورت تجاه إيران وحزب الله كحلفاء¹⁰. وقد هيئ التمهيش الذي عانى منه السنة في العراق الأجواء إلى مبادرة مشتركة بين المتطرفي الإسلاميين السنة والبعثيين السابقين المستأين، لزرع فكرة الأصولية، دولة إسلامية سنوية في شكل داعش - وهو التطور الذي يهدد اليوم المنطقة بأسرها.¹¹

وبعد ذلك، وفي عام 2011م، اجتاحت سلسلة من الاحتجاجات المفاجئة والمتزامنة والتي عُرفت باسم الثورات العربية المنطقة، بداية من تونس، انطلقت الدعوات التي تنادي بتغيير السياسة وامتدت لتشمل عمان والأردن والمملكة العربية السعودية والجزائر والبحرين، بينما تصاعدت حدة تلك الاحتجاجات عندما انطلقت الدعوات للمطالب بتغيير النظام في مصر وليبيا واليمن وسوريا. وعلى الرغم من تباين تلك الثورات جغرافياً واتساع رقعة تكوينها واستراتيجيتها، إلا أنه كانت توجد بعض الخصائص السببية المشتركة. أثارت تلك الأحداث التفكير في السنوات المنقضية في التكهّنات حول استمرارية الحكم المستبد بالمنطقة ورغبة الشعوب في حكومة تمثلهم وتستجيب لهم، فاتحد المتظاهرون بمختلف طوائفهم الدينية والعرقية وأعلنوا المطالبة الحارة بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإنهاء حالة عدم المساواة المتزايدة. وكان سوء الإدارة أحد المظالم الأساسية - لاسيما الفساد وعدم المساءلة وتعطل الخدمات العامة مثل التعليم. كما كان عدم اكتراث الحكومة للمواطنين العرب وشكواهم سبب غير ملموس إلا أنه على نفس القدر من الأهمية، وهو الشعور الذي ربطه بعض المحللين بالعجز الإقليمي تجاه الكرامة الإنسانية.

في حين سقطت أربعة أنظمة استبدادية، إلا أن الثورات كان يُنظر لها نظرة شاملة بأنها فرصة ضائعة، فقد هُدد التقدم الملهم التونسي بالتطرف العنيف، بينما يبدو أن الحكومة المصرية الجديدة عادت إلى استبداد ما قبل عام 2011م.¹² بينما انجرفت ليبيا واليمن نحو الصراع في ظل غياب حكاهم المستبدين الأقوياء، وما لا شك فيه أن الكارثة الكبرى كانت هي سوريا، حيث أشعل نار الديناميكية الطائفية للنزاع، النزاع الدائر على طول حدود الدولة، وهجوم الأسد غير المتكافئ على الإصلاحيين واستهداف المعارضة العلمانية، وأصبح الانجراف في الحرب الأهلية نزاع دولي استمر في زيادة التوترات بين السنة والشيعية في العراق ولبنان، ولعب دوراً مرهوناً في ظهور داعش.¹³

⁶ علنا رغمنا لاتفاقعلنا الوصل المتكافئ للمجريا الملاحي عام 1937، رفضنا إيران فعرسوما الشحنا العراقية منذ عام 1969 مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما لمدة عقد كامل. أقر اتفاق الجزائر السيطرة العراقية على شط العرب في مقابل بوقف الدعا لإيران لأكراد. وكان لاتفاقمذ لألعراقوليكنا فإلتحسينا العلاقات. حيث أرادا للعراق فرض سيطرتها على منطقة خوزستان الحدودية الغنية بالنفط واستعادة نصف تيمينا شط العرب.

⁷ محرراً آخر للصراع تمثل في رغبة العراق في التحكم في أسعار النفط، ولكن بزعم أن الكويت تقوم بسرقة النفط. ⁸ أنهى قرار الأمم المتحدة رقم 598 الحرب في يوليو من عام 1988.

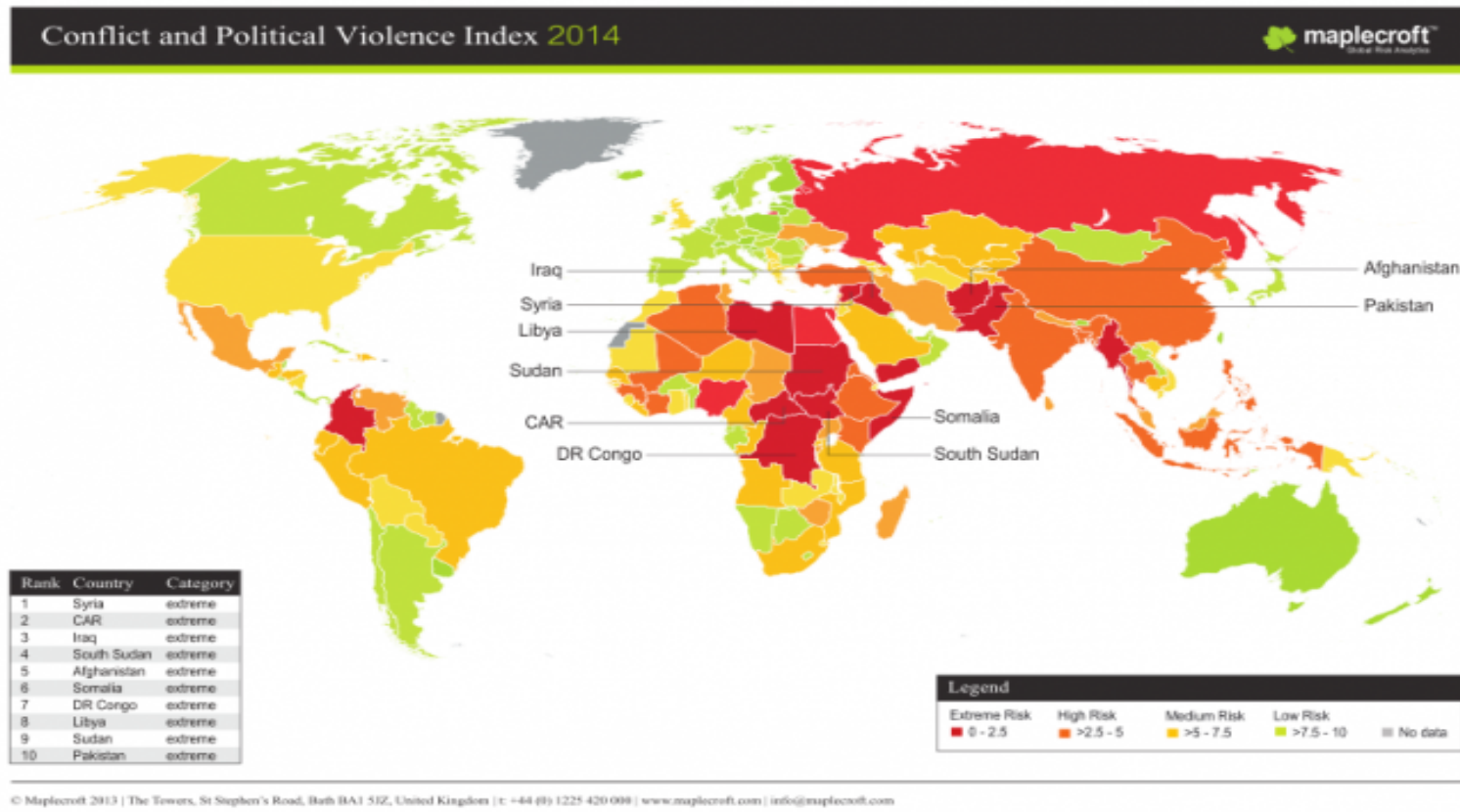
⁹ ورقة تحليلية 11، 10 من إعداد ف. ج. جوز الثالث صادرة عن مركز بروكجزالدوحة، بعنوان "ما وراء الطائفية: الحرب الباردة في الشرق الأوسط الجديد" (2014). العدد 56 (1)، 81 د. بيمان بعنوان "الشرق الأوسط الجديد المنكوب بفعل الطائفية: السياسات والاستراتيجيات العالمية".

¹¹ العدد 20 (3) (2013) 5 من مجلة الشرق الأوسط، س. سيمون وآخرون "الأزمة في سوريا: ما الرهان على دول الجوار؟"

¹² كان الإصلاح ضرورياً حتى في البلدان التي لم يحدث فيها تغيير للنظام. على سبيل المثال، اشترت الجزائر والمملكة العربية السعودية المعارضين من خلال تقديم الكثير من الأموال والزيادات الهائلة في الأجور. جاءت امتيازات أخرى في شكل الإصلاح التشريعي واستقالة مجلس الوزراء بالكامل كما حدث بالأردن والمغرب.

¹³ إل أندرسون، "الموروثات الاستبدادية وتغيير النظام - نحو فهم التحول السياسي في العالم العربي" في إفاية جرجس الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاجات والثورات بالعالم العربي (2013).

الشكل 1، مقياس النزاع (2013) معهد هيدلبرج لأبحاث النزاعات الدولية



2.1 العلاقة بين النزاع والنمو والفقير

على عكس الاتجاهات الواضحة والثابتة لتقليل الحرب والعنف على مستوى العالم،¹⁴ يشير مقياس النزاع (شكل 1) إلى تمركز الصراع العنيف في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. وأدى حجم هذا النزاع ودوافعه المتداخلة إلى استنتاج المحليين بأن المنطقة قد سقطت في "فخ" الصراع.¹⁵ كما أوضحنا أدناه، فإن أفخاخ الصراع هي إحدى المظاهر التي تسبب وتؤثر على العلاقة بين الصراع والفقير. يظهر بوضوح تكلفة الصراع على قاعدة أصول المجتمع والتنمية، وفي المعدل فإن الحرب الأهلية تقلل من نمو البلد بنسبة 2.3 بالمائة سنوياً؛ ومن الناحية النمطية، فقد تترك حرب السبع سنوات البلد بنسبة 15 بالمائة أفقر مما لو كانت دون نزاع.¹⁶ يكون التأثير شديد للغاية في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط. رغم أن البيانات الاقتصادية محدودة، فقد أظهرت دراسة حديثة أجراها تشاتام هاوس بأنه خلال حرب سوريا التي استمرت لمدة أربع سنوات، انكمش اقتصادها بما يتجاوز نسبة 50 بالمائة بالقيمة الحقيقية،¹⁷ وأعدت البلاد إلى حالتها الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين. على المستوى المحلي، تتراكم تلك التكاليف في أشكال تدمير البنية التحتية والأصول المباشرة وزيادة الإنفاق على الصحة والشرطة والأمن وانخفاض الإنتاجية وتكاليف الفرص التي تدفق من الحكومة بتحويل الأموال المخصصة لنماذج الاستثمار المفيدة اجتماعياً لتغطي النفقات العسكرية والنفقات الأخرى ذات الصلة بالنزاع.¹⁸ على المستوى الخارجي، يعد تعطيل التجارة وانخفاض الاستثمار أحد التفسيرات الرئيسية لانعدام النمو. اكتشف البنك الدولي أن تصور مخاطر المستثمر في السنة الأولى يمكن أن يقلل التجارة بنسبة تتراوح بين 12-25 بالمائة، وتصل إلى 40 بالمائة في الحروب الأهلية الطاحنة (التي يوجد بها حصيلة وفيات تراكمية أكبر من 50,000، كما هو الحال في سوريا).¹⁹ يوجد علاقة شديدة على وجه الخصوص بين العنف الإرهابي والاستثمار الأجنبي؛²⁰ فقد تقلص في لبنان الاستثمار المباشر

¹⁴ انظر أيضاً برنامج بيانات الصراع أوبسالا المتاح على <http://pcr.uu.se/research/ucdp> والإطلاع عليه من 21 سبتمبر 2015م.

¹⁵ نسبة 41 بالمائة من جميع البلدان العربية شهدت صراع واحد داخلي على الأقل خلال الخمس سنوات بين عامي 2009-2013م.

¹⁶ يظهر بحث أجراه كولير اعتماداً على تاريخ البلد بأكمله خلال 50 سنة المنصرمة بأن تكلفة الحروب الأهلية يتراوح من 1.6 بالمائة إلى 2.3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عن كل سنة تشهدها البلد من العنف؛ بي كولير، بليون القاع: لماذا تخفق البلدان الأكثر فقراً وما الذي يمكننا أن نفعله من أجلها؟ (2007) 27.

¹⁷ إس هيلر "تكلفة الحرب الأهلية: اقتصاد سوريا بع أربع سنوات من الصراع" التصور العالمي >

<http://www.globalevision.org/2015/03/25/cost-civil-war-syria's-economy-after-four-years-conflict> <الدخول عليه من 6 يوليو 2015م>؛ انظر أيضاً دي بيتر "اقتصاد سوريا: اللمة ما تبقى". شاتام هاوس 2.

¹⁸ يزداد الإنفاق العسكري بنسبة 2.2 بالمائة خلال الحرب الأهلية؛ تقلل الحرب الأهلية معدل التصنيف بالدليل الدولي لمخاطر البلاد بحوالي 7.7 نقطة (على مقياس بمقدار 100 نقطة)؛ البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية (2011) 64-65.

¹⁹ في الموضوع ذاته.

²⁰ في الموضوع ذاته 65. لم يُعرف العنف الإرهابي بالقانون الدولي، ولكن انظر سي ولتر، "تعريف الإرهاب بالقانون الوطني والدولي" في سي ولتر، إس فونكي في روبن، وإفسشيركوف/إرهاب كأحد التحديات بالقانون الوطني والدولي: الأمن مقابل الحرية (2003).

الأجنبي بنسبة 26.6 بالمائة بين عامي 2012-2013.²¹ استمرت تلك التأثيرات طويلاً بعد توقف القتال؛ واستغرق عودة النمو الأصلي إلى مساره حوالي 14 عام من السلام.

يتجلى الدمار والنمو المتباطئ وإضعاف الترابط المدني الذي يرافق الصراع في الفقر المتزايد.²² يوجد بالدول التي تشهد صراع، متوسط، معدل نسبة فقر بنسبة 21 بالمائة نقاط أعلى من تلك الدول التي لا تعاني من أي صراع؛ ويكون ذلك الأثر السيئ على مجموعة مؤشرات التنمية بما في ذلك الالتحاق بالمدارس الابتدائية ووفيات الأطفال والتغذية.²³ يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة المشكلة الإضافية الخاصة بالفجوة المتزايدة بين البلدان المتضررة من الصراع وغير المتضررة.

يعد الشغل الشاغل هو أن النمو المتباطئ والفقر - عواقب الصراع - هما مؤشرا التنبؤ بالصراع. يعمل الصراع والنمو المتباطئ والفقر في دورة مكونة بشكل متبادل. تدعم الأدلة القوية عند تكرار الصراع هذه النظرية؛ 39 بالمائة من الحالات ناتجة من الصراع وعائدة إلى الحرب في السنوات الخمس الأولى، و32 بالمائة الأخرى عائدة إلى الصراع في الخمس سنوات التالية.²⁴

تكمن المسألة الأخيرة في أن تكاليف الصراع مخاطرة تمتد إلى الدول المجاورة. فالبلد التي تحرز تقدماً في التنمية تفقد نسبة تقدر بنسبة 0.7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي كل عام عن كل دولة مجاورة لها تعاني من الصراع.²⁵ تشمل التكاليف الأخرى غير المباشرة الأمراض واللاجئين - ما يقرب من نسبة 75 بالمائة من اللاجئين بالعالم تستضيفهم الدول المجاورة لهم.²⁶ فعلى سبيل المثال، كانت تعد سوريا مأوى لما يزيد عن مليون لاجئ عراقي، و لكن اليوم أربع ملايين من سكانها لاجئون،²⁷ تستضيف أكثرهم لبنان وتركيا والأردن والعراق. توجد أدلة أيضاً تثبت الظاهرة التي يطلق عليها عدوى الصراع، والتي تنص بأن وجود أحد الحروب الأهلية في إحدى البلدان المجاورة يزيد من احتمالية انتشار الصراع محلياً.²⁸ أوضح بحث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة بأن مفهوم الجوار يمكن أن يكون أكثر شمولاً مما هو معتقد في الأصل. فقد أوضحوا بأن "الجوار" ليس فقط جغرافياً ولكن يمكن أن يكون أيضاً دول لديها اتصالات ثقافية وعقائدية واقتصادية. يعتبر ذلك مهما للدول العربية بسبب تاريخهم المشترك وتعدد قنوات البث وشدتها والبعد الإقليمي للأحداث المعاصرة. تشمل الأمثلة الصراع العربي الإسرائيلي وصراع العراق، والحروب بالوكالة في لبنان واليمن، والحرب الأهلية في سوريا، والعبء المشترك للتشرد الذي يسببه الصراع.

²¹ صندوق النقد الدولي، تقرير الاستثمار الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2014). السبب الرئيسي في تأثير الصراع على النمو تأثيراً شديداً للغاية هو أن تكاليف الحرب لا تنتهي بتوقف الأعمال العدائية. بعد ثلاثة سنوات من السلام، يظل تصور مخاطر المستثمر عند 3.5 نقطة أقل من الدول غير المتأثرة بأي من الصراعات، وتستغرق، بمعدل، 20 عاماً كي تعود التجارة إلى مستويات ما قبل الصراع؛ في الموضع ذاته 64.

²² أصدر البنك الدولي أن "البلد التي شهدت عنف شديد خلال الفترة بين عامي 1981 إلى 2005 تعاني من معدل فقر بنسبة 21 بالمائة نقطة أعلى من البلد التي لم تشهد أعمال عنف" منظمة عالم أمن (2013) *مواجهة الصراع والعنف من عام 2015*؛ لنظر أيضاً الرسم 1.6، البنك الدولي (عدد 18) 60-62.

²³ "الشعوب الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراع لأكثر من مرتين والتي من المحتمل أن تعاني من نقص في التغذية كما هو الوضع في البلدان النامية، وأكثر من ثلاث مرات فمن المحتمل أن تعاني من عدم التمكن من إرسال أولادهم إلى المدارس، ومضاعفة احتمالية رؤية أولادهم وهم يموتون قبل سن الخامسة، ومزيد من مضاعفة احتمالية عدم وجود مياه نظيفة." في الموضع ذاته 5. "الحد من الفقر في البلدان المتأثرة بالعنف الشديد يقارب في المتوسط نقطة النسبة المئوية الأكثر ببطء سنوياً من البلدان غير المتأثرة بالعنف. بعد سنوات قليلة من العنف الشديد، يمكن أن يكون التباين حاد للغاية؛ فالبلدان التي عانت من العنف خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين تباطأت في الحد من الفقر بنسبة 8 بالمائة من النقاط، وتباطأت تلك البلدان التي شهدت عنف شديد خلال فترة الثمانينات والتسعينيات في القرن العشرين بنسبة 16 بالمائة من النقاط" الموضع ذاته 60.

²⁴ في الموضع ذاته "90 بالمائة من الحروب الأهلية التي شهدها العقد الماضي حدثت في البلدان التي كان يوجد بها حرب أهلية خلال 30 سنة الماضية". في الموضع ذاته 2.

²⁵ تبلغ تكلفة الحرب الأهلية التي تستمر 7 سنوات بالدولة والبلدان والمجاورة لها 4 مليار دولار أمريكي (رقم 17) 31.

²⁶ في الموضع ذاته 37.

²⁷ الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين - نظرة عامة إقليمية". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 5 يوليو 2015م.

²⁸ وأي تشايتني، وإفكانيو، ما وراء الحوكمة والصراع: تقدير الآثار الناجمة عن تأثر دول الجوار بالمنطقة العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغربي آسيا (أكتوبر 2014م)

2015م؛ انظر أيضاً البنك الدولي (رقم 14) 65. http://www.escwa.un.org/divisions/ecri_editor/Download.asp?table_name=ecri_documents&field_name=id&FileID=272 الدخول عليه 3 يونيو

3.1 العدالة و مكانها في فخ الصراع

يتطلب اقتراح فخ الصراع الإقليمي التحقيق العاجل في الإجراءات التي يمكن أن تمنع النزاعات الجديدة أو تكرارها. تعد العدالة، كما أوضحنا أدناه، هي المفتاح لكلا الحالتين.

1.3.1 الظلم كمحرك للصراع

تتطلب العلاقة بين الظلم والصراع توضيحاً أعمق لفهم كيفية تطور الصراع. يضعف الدخل المنخفض وعدم المساواة الاقتصادية والفرص المحدودة، على وجه الخصوص، والمؤسسات ذات الأداء السيئ وغير المشروعة من "الجهاز المناعي" للدولة. يمكن أن ينشب الصراع عندما يواجه الجهاز المناعي للدولة والذي تعرض للضعف بسبب أحد "الضغوط" الداخلية أو الخارجية والتي لم تتمكن الدولة من التعامل معها. يمكن لهذه الضغوط أن تكون مرتبطة بالأمن (غزو، أو صراعات عبر الحدود، أو الإرهاب) والاقتصاد (التحول الحضاري السريع، والصدمات الناتجة عن الأسعار، والكوارث الطبيعية).²⁹ تشمل ضغوط العدل:³⁰

- **الفقر المؤدي إلى العدل**، على سبيل المثال تعذر الوصول إلى المحاكم أو فسادها أو تحيزها مالياً أو إقليمياً أو أن إطار العمل القانوني لا يتمسك بالحقوق الأساسية. كما أوضحنا بالجدول 1 أدناه، رغم الأداء المعتدل إلى حد ما فيما يتعلق بالتطبيق - فإن دول غرب آسيا وشمال أفريقيا أقل قدرة على تحقيق العدالة المدنية والجنائية وذات أداء ضعيف فيما يتعلق بتقديم الحقوق الأساسية.
- **الفساد**، حيث أنه يوجب المظالم من إضعاف الفاعلية المؤسسية والمعايير الاجتماعية،³¹ كما أوضحنا خلال الثورات العربية.
- **الإقصاء**، فيما يتعلق بالمشاركة والفرص السياسية اعتماداً على أساس العرق أو الدين أو الموقع الجغرافي. تعد العراق وسوريا من الأماكن التي تملك حوكمة غير ممثلة واستغلالية والتي خلقت شعور واسع النطاق بالظلم.
- **عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية**³² - أحد الظواهر التي تعد إشكالية خاصة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. وفقاً للبنك الدولي، يكسب أغنى 20% من الأشخاص ما يقارب نصف الدخل الإجمالي للمنطقة.³³ إضافة إلى ما سبق، تعد عدم المساواة ذات صلة وثيقة بمفاهيم الكرامة الإنسانية والمفاهيم ذات الصلة بالعلاقات الطبقية والسلطة بالمنطقة.
- **الحكومة الاستغلالية**، التي قد تستخدم القمع وتنتهك حقوق الإنسان وتتبع الطرق الاستبدادية من أجل الحفاظ على النظام.³⁴

²⁹ البنك الدولي (رقم 18) 7 (الجدول 1-1)

³⁰ في الموضوع ذاته 9 (الرسم التوضيحي إف 2-1)

³¹ يسلط تقرير كانيجري في عام 2014م الضوء على أنه عندما تتصرف الحكومة بشكل منظم بالطرق الإجرامية أو غير العادلة فعندها "يبدأ المجتمع في الشجار. يقلل الفساد ذات التنظيم العال للغاية من وكالة الناس - تصوراتهم للفساد والاتجاه المتزايد للسكان للانتقاد الشديد للأظمة الحاكمة التي لم تعد قادرة على التحمل"; إس تشاينز/صووص

الدولة: سبب تهديد الفساد للأمن العالمي، شركة د/بليو نوروتون وشركاه.

³² "..... أوضح تحليل 55 دولة في الفترة من 1984 إلى 2003 وجود ارتفاع ملحوظ في احتمالية النزاع بالبلدان ذات التفاوت الأفقي الشديد، على الناحية الاقتصادية والاجتماعية" البنك الدولي (رقم 19) 82.

³³ إم نيكوب، وجا أنيانوي "عدم المساواة وثورات الربيع العربي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط" بنك التنمية الأفريقي النسخ 3، الإصدار 7، يوليو 2012، 7.

³⁴ البنك الدولي (رقم 19) 8، "كل خطوة تراجع واحدة على مقياس الإرهاب السياسي- الذي يقيس الاعتقال التعسفي للأنشطة السياسية غير العنيفة والتعذيب والاختفاء والقتل خارج نطاق القانون- والذي يؤدي إلى مضاعفة زيادة مخاطر الحرب الأهلية في السنة التالية. يجعل سجن عدد كبير من المساجين السياسيين احتمالية تجدد الحرب الأهلية مضاعفاً؛ بينما يزيد القتل خارج نطاق القانون هذه الاحتمالية ثلاث مرات. أورد وولتر أفضل تليخيص لذلك "يعد التفسير المعقول لتلك النتائج هو أن المزيد من القمع والاعتداء من الحكومة يخلق المظالم والإشارات إلى أن تلك الحكومات ليست أطراف تفاوض يمكن الاعتماد عليها، واقترح بأن قلة القسرية وزيادة المساءلة تقلل بشكل ملحوظ من مخاطر الصراعات الأهلية". البنك الدولي (العدد 19) 82 (المجموعة 2.8)". "من غير الواضح معرفة إذا ما كانت انتهاكات حقوق الإنسان تؤثر على دوافع هؤلاء الذين يشاركون في صفوف المعارضة المسلحة أم لا، وعن وجود تأثير أكبر في دفع الدعم الشعبي غير المباشر لحركات المعارضة المسلحة أم لا، أو عما إذا كانت الأساليب التي تتبعها الدولة القمعية في ظل تلك الظروف يمكن أن تسبب الاستياء داخل دوائر القوى العسكرية أو السياسية والاقتصادية أم لا. مهما كانت الآليات الخاصة المستخدمة في العمل، فتشير النتائج إلى أن التحسينات التي طرأت على حقوق الإنسان يصبغها غالباً مخاطر عنف منخفضة". في الموضوع ذاته 83.

الجدول 1، مأخوذ من مشروع العدالة الاجتماعية، قاعدة مؤشر القانون (2015)

الحكومة المفتوحة		القيود على الحكومة		غياب الفساد		الحقوق الأساسية		التطبيق		العدالة الجنائية		العدالة المدنية	
الدرجة	المعدل	الدرجة	المعدل	الدرجة	المعدل	الدرجة	المعدل	الدرجة	المعدل	الدرجة	المعدل	الدرجة	المعدل
102 \													
76	0.46	69	0.49	32	0.59	68	0.52	34	0.51	34	0.55	31	0.62
99	0.35	94	0.37	64	0.42	102	0.22	35	0.54	60	0.39	40	0.65
81	0.45	59	0.56	76	0.37	57	0.55	83	0.41	62	.39	78	0.45
60	0.51	49	0.57	48	0.49	86	0.45	39	0.53	86	0.33	54	0.51
59	0.51	34	0.62	44	0.4	62	0.54	43	0.52	41	0.49	49	0.52
69	0.48	45	0.58	13	0.82	75	0.5	21	0.68	9	0.77	29	0.63
91	0.42	91	0.39	52	0.47	98	0.32	93	0.39	55	0.43	93	0.39

2.3.1 العدالة كأداة لمقاومة وتخطي الصراعات

إذا كانت لها الأفضلية، فيمكن أن تكون العدالة أحد الأدوات التي تبعد البلد عن فخ الصراع. كان الاستنتاج الرئيسي لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي (2011م) بأن اتفاق السلام، وتعزيز المؤسسات والحوكمة التي توفر الأمن والعدالة والوظائف، أحد الأمور الحاسمة لكسر دائرة العنف.³⁵ يعد الخلل المؤسسي أيضاً هاماً للغاية في توضيح عودة الصراع. تعد عمليات السلام هشة بطبيعتها ونادراً ما تستمر في ظل غياب الدولة الشرعية ومؤسسات المجتمع المدني التي يمكن أن تتلقى الصدمات التي تصحب الإصلاحات الاقتصادية اللازمة خلال عملية السلام الوليدة. يعد تطوير المؤسسات أحد الإجراءات ذات الأولوية- بما في ذلك المؤسسات القضائية- التي يمكن أن توفر الخدمات الضرورية وتخلق درجة من الثقة بالدولة والمجتمع. كما أوضحنا أدناه، فيما يتعلق بالمؤسسات القضائية، تشمل تلك الإجراءات استعادة القانون والنظام وتوفير إمكانية الوصول للقضاء والقضاء على الفساد.

أولاً، ينبغي أن يكون مفهوم البيئة الآمنة أحد الشروط الأساسية لفهم إعادة الإعمار بعد الصراع. في ظل غياب الأمن، لا يمكن لمؤسسات القطاع القضائي أن تعمل، وستظل الهيئات السياسية في حالة ركود ويصعب وضع إجراءات للانطلاق الاقتصادي.³⁶ إضافة إلى ما سبق، حتى تستعاد تصورات السلامة فلا يمكن أن يبدأ المجتمع المدني في إعادة التأهيل: من غير الأرجح تسريح الجماعات المسلحة، وبالتالي سيعارض الآباء إرسال أبنائهم إلى المدارس، وسيتأخر المزارعون عن زراعة المحاصيل، وستظل المحلات مغلقة، ولن يُرحل اللاجئين. من الموضوعات الأكثر أهمية، أن انعدام الأمن يحول بين تدفق المساعدات الإنسانية ومشروعات إعادة الإعمار و انطلاقها. في أفغانستان والعراق، أدت تهديدات الموظفين والبضائع إلى تقلص نشاط مساعدة ما بعد الصراع في الأشهر التي أعقبت وقف إطلاق النار. أدى الفراغ الأمني أيضاً إلى العنف في شكل الإجرام اليومي (الاعتداءات الانتهازية وأعمال النهب والهجمات الانتقامية) والجرائم المنظمة (سواء في الاستجابة للاقتصاد غير العامل أو كوسيلة لإدامة الصراع). يتأثر النظام القضائي الفعال بالقضاة والشرطة، ويعد مرفق الاحتجاز التشغيلي حتمياً للحد من الإجرام والسيطرة على المفسدين واستعادة ثقة العامة.³⁷ كما أوضحنا فيما يتعلق بالعراق، فإن التصور البديل هو الإضعاف ذا الآثار بعيدة المدى. وبالتالي، فإن جنود الولايات المتحدة لم يتمكنوا بشكل كبير من منع اللصوص من هدم المباني الحكومية والمستشفيات والمدارس والمتاحف والشركات الخاصة والمساكن. جعل ذلك عملية إعادة الإعمار أطول وأكثر تعقيداً كما أضعف الثقة العامة.³⁸ العدالة السريعة "تقوز"، على النقيض، تبدو وكأنها تضع تصوراً للعودة التدريجية إلى النظام وبناء القوة الدافعة والثقة. تتضمن الأمثلة عودة الخدمات التنظيمية مثل الأعمال وتراخيص المركبات وتعامل الشرطة السريع مع الجريمة وفقاً للإجراءات الواجب اتخاذها؛ والإفراج عن المحتجزين دون تهمة، فيما يتعلق بالأسباب السياسية أو لمدد مطولة؛ وإلغاء القوانين التي تلغي الحقوق أو تيسير التمييز في المعاملة.³⁹ في نهاية المطاف، الوسائل التي ترفع المؤسسات الوظيفية بينما تظل البيئة الآمنة غير مستقرة ويتعين تحديدها، إضافة إلى آليات تغيير التوازن تجاه المؤسسات الأكثر فاعلية وتعزيز الأمن.

35

36

³⁷ إي تشيستمانيو، الشعب: الأمم المتحدة/ الإدارة الانتقالية وبناء الدولة (إكسفورد، 2004) 181.³⁸ إسترمسيث (رقم 37) 146.³⁹ في الموضوع ذاته 53.

ثانياً، يتعين على المؤسسات القضائية توفير إمكانية الوصول إلى القضاء اعتماداً على سيادة القانون. خلال السنوات التي تسبق الصراع، قد تفتقر الأنظمة القضائية للاستقلال، وتأثرها بالعناصر الطائفية القوية،⁴⁰ أو وجود مستويات عالية من الفساد.⁴¹ خلال فترة ما قبل احتلال العراق، ألغى حزب البعث الهيئة القضائية باعتبارها أحد الأفرع المتميزة من الحكومة من خلال دمج نظام المحاكم المدنية بنظام المحاكم العسكرية.⁴² على غرار ذلك، فقبل اندلاع الحرب الأهلية في سوريا انخرطت السلطة القضائية في الفساد على نطاق واسع وكانت تفتقر للاستقلال الموضوعي عن السلطة التنفيذية.⁴³ من الضروري عكس تلك الجالات في تصورات ما بعد الصراع. ينبغي أن تكون المؤسسات القضائية شاملة من حيث التوازن العرقي والسياسي، وتكون التعيينات على أساس الجدارة وتحدث بشفافية، وقد يتضمن ذلك بعض الخطوات اللازمة لإبعاد العناصر الذين شاركوا في إعداد الجرائم الخطيرة. ستكون هناك أولوية أخرى لبناء القدرات. يفتقر غالباً ممثلو القطاع القضائي للتعليم والتدريب الكاف أو، يمكن أن يكون مدرباً جيداً، لكن في الأنظمة التي تتسم بالتمييز أو لا تحترم القاعدة الأساسية لقيم القانون.⁴⁴ تظهر التجربة ضرورة بناء القدرات على نحو متسلسل ومتوازن - مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التنسيق والربط الفعال بين الشرطة والهيئات القضائية والنيابة العامة والسجون. إضافة إلى ما سبق ينبغي أن يكون هناك اهتمام بمهام إدارة القضاء الأساسية واتساع المحيط القضائي كي يلبي احتياجات جميع الفئات. قد يشمل ذلك إعادة فتح سجلات تراخيص الأعمال ونقل ملكية الأراضي واستبدال الهوية والمؤهلات.

بصفة عامة فإن منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا تتمتع بقدرة مؤسسية عالية، ولكن أدائها سيئ فيما يتعلق بالمساءلة، الأمر الذي يعد نقطة ضعف رئيسية فيما يتعلق بحفظ السلام في مرحلة ما بعد الصراع.⁴⁵ النقطة الثالثة هي لعب النظام القضائي دوراً أساسياً في معالجة الفساد. تقييد آليات ومؤسسات القضاء الفعالة من اتخاذ القرارات التعسفية مع تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الفعالة والتكاتف من أجل انتقاء النخبة من الموارد العامة. تحقيق ذلك يتطلب إنشاء الضمانات القوية من أجل الحماية من إساءة استخدام الأموال العامة ومنع التدخل في الإدارة القضائية والتأكد من توازن القوى بين الشرطة والهيئة القضائية والعسكرية. تشمل الأمثلة تشريعات تضمن استقلالية القضاء وتجريم الفساد والرشوة وتعزز من الشفافية فيما يتعلق بالميزانيات والنفقات وأصول موظفين القطاع العام وإجراءات الشراء. ينبغي أن تكون تلك الخطوات مكتملة من خلال الشكاوى والإجراءات التأديبية والهيئات الرقابية من المجالس القضائية وأمناء المظالم وحماية المبلغين عن المخالفات. إضافة إلى ما سبق فإن تسلسل تلك الأنشطة مهم للغاية. ينبغي أن يأتي القضاء على الفساد والتأكيد على إجراءات الشكاوى المناسبة، على سبيل المثال، قبل الجوانب الأخرى الخاصة بالتعزيز المؤسسي.⁴⁶ لا يمكن أن يكون هناك مثال أوضح من مرحلة ما بعد غزو العراق حيث عدم استقلال القضاء إضافة إلى تعارض المصالح أدى إلى انتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وزيادة المخاوف الأمنية الداخلية والفساد الفوضوي.⁴⁷

4.1 خاتمة

تعزز المؤسسات القضائية التي تعمل جيداً من قدرة البلاد على تجنب الصراع و الصمود امامه وقد يكون لذلك صلة خاصة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا حيث أن للهياكل الحكومية الاستبدادية أعرف عريقة، وعدم المساواة مرتفعة، ويجد الكثير صعوبة في الوصول للمحافل من أجل تسوية معقولة ومنصفة. وبالتالي فإن هذا تفسير غير كامل، يبدو أن تاريخ الصراع بالمنطقة متوافق مع تاريخ الظلم الاجتماعي، بتكلفة تفوق بكثير سعر توفير مؤسسات السيادة القانونية التي تعمل جيداً. كما ناقشنا من قبل، حدد الكثير هذا الظلم والنظام القضائي الضعيف بأئهما المحركان الرئيسيان للثورات العربية. توجد بعض الدلائل احتمالية أن يكون القضاء أحد العوامل الدافعة للانضمام إلى التمرد، وكما سنوضح في الفصل

⁴⁰ تتضمن الأمثلة البوسنة والهرسك؛ إسترمسيث (رقم 3)؛ إم دويلي "قليل جداً، متأخر جداً؟" إصلاح قطاع القضاء والأمن بالبوسنة والهرسك في ج (بعنوان) بناء العدالة والأمن بعد الحرب (معهد الولايات المتحدة للسلام 2007) 231-232؛ هايتي؛ إس بيداس، سي جراندارسون، وأرنيلد "إصلاح العدالة والأمن بعد التدخل" هايتي (بعنوان) بناء العدالة والأمن بعد الحرب (معهد الولايات المتحدة للسلام 2007) 95-115-6؛ وأفغانستان إسترمسيث (رقم 37) 241.

⁴¹ أفغانستان إم درومبلي "الحقوق والثقافة والجريمة: دور سيادة القانون الخاصة بالنساء في أفغانستان" (2004) 42 كولومبيا جا للقانون الانتقالي، 363؛ العراق إس إية روبرتس "العراق الاجتماعية الدينية في إعادة بناء النظام القضائي في مرحلة ما بعد عراق صدام" 33 مقالة هوفاسترا (2004) 367، 386.

⁴² إنشاء سيادة القانون في العراق، معهد الولايات المتحدة للسلام، أبريل 2003م، متوفر على <http://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr104.pdf>.

⁴³ أ. الشيخ والحماة، الفساد في سوريا: الأسباب والآثار واستراتيجيات مكافحة الفساد، المنتدى الاقتصادي السوري، متوفر على <<http://www.syrianef.org/En/wp-content/uploads/2014/07/Corruption-in-Syria.pdf>>

⁴⁴ يعد المثال الرئيسي هو العراق في مرحلة ما بعد الغزو حيث أستنزف اجتثاث حزب البعث الحكومة من الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. جرد "اجتثاث حزب البعث" جميع أعضاء حزب البعث الحاكم من مناصبهم، لكن بسبب أن عضوية البعث كانت شرطاً للنجاح المهني - غالباً في التعيين في العراق، استنزفت إقصائهم الحكومة من الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. انظر إي ستوفر، وإم سيسونز، وبي باهام، وبي فينك، العدالة معلقة: المسألة وإعادة الهيكلة الاجتماعية في العراق، المجلة الدولية للصليب الأحمر، النسخة 90 العدد 869، 14 مارس 2008م، متوفر على <https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/irrc-869_stover.pdf>

⁴⁵ البنك الدولي (عدد 19) 84-85.

⁴⁶ إسترمسيث (عدد 37) 235-236.

⁴⁷ ذ. العلي. الكفاح من أجل مستقبل العراق. مطبعة جامعة يلي (2014) 182.

القادم، فإن وجود القاعدة والجماعات التابعة به وظهور عدد كبير من الجماعات الإسلامية المسلحة إلى جانب ظهور داعش شكل الأمثلة الحالية من التهديد المتزايد الصادر عن التطرف العنيف. بالإضافة إلى فهم الطرق التي يمكن لغياب العدالة أن تدفع الشعوب إلى التطرف يعد أحد الأمور بالغة الأهمية في مواجهة الإرهاب ولكن تفكيك القوانين و مراجعتها هو حتماً أحد الأدوات الرئيسية في منع التطرف العنيف.

2: العدالة ومكافحة خطر التطرف العنيف

ناقشنا في الفصل السابق إظهار الثورات العربية مطامح شعوب المنطقة لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص ونظام الحكم القائم على المشاركة. وكان من المتوقع على نطاق واسع أن تؤدي هذه القوى إلى تراجع الجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة.⁴⁸ في الواقع، لقد حدث العكس. ودفعت هذه الأحداث الدول إلى حافة الهاوية، لينكشف ضعف المؤسسات والوحدة الوطنية والهوية العربية الواهية. في مصر والعراق وسوريا، انحسر المجال السياسي أمام الإسلاميين مع حرمان صارخ من الحقوق وانقسامات في الحكم أيدت خلق الظروف المثالية لنمو التطرف. نتناول في هذا الفصل هذه القوى، المدخل الممكنة لمجابهة التهديد الناشئ عن التطرف، ودور القطاع القضائي في كل من التصدي لمحركات التطرف، والبنية المطلوبة لكشف واستدعاء الجهات الفاعلة المسؤولة.

1.2 تطور الأيديولوجية الإسلامية

الأيديولوجية الإسلامية هي الاعتقاد في الحكم بمقتضى الشريعة الإسلامية، وعموماً تلك المستمدة من الشريعة (الشرائع الإسلامية). وهي متنوعة في مظاهرها، ويختلف الإسلاميين في الأيديولوجيات والرؤى حول مفهوم الدولة الإسلامية المثالية. تعود جذور الأيديولوجية الإسلامية في العصر الحديث إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية في عام 1924 - وهو الحدث الذي أثار أزمة في العالم الإسلامي وضع موضع مكانة الإسلام في النظام العالمي. ومع بروز مفهوم الدولة القومية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، واجهت الأمة الإسلامية عبر الحدود الوطنية، أو المجتمع الإسلامي، انتقاصاً سياسياً. أثار هذا موجة جديدة من التفكير بين العلماء الإسلاميين. أحد هؤلاء الرجال، معلم مصري اسمه حسن البنا، الذي أخذ موقفاً محدداً من التأثيرات الغربية العلمانية والقومية، ودعا إلى إعادة تأسيس الدولة الإسلامية من عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم⁴⁹. لتحقيق هذا الهدف، أسس البنا في عام 1928 جماعة الإخوان المسلمين، لتبدأ بذلك الموجة الأولى من الأيديولوجية الإسلامية المعاصرة.

وعلى الرغم من أن الجماعات السياسية اليوم يمكن ربط معظمها بجماعة الإخوان، ذهب الأيديولوجيات التي نشأت أبعد ما يكون عن تطلعات مؤسسها للعودة إلى الأساسيات الدينية بالسبل السلمية. ولنضرب مثلاً على هذا، الجماعة الإسلامية، جماعة منشقة تعهدت بالإطاحة بالدولة المصرية والاستغناء عنها مقابل نظام إسلامي. وكانت هذه الجماعة مسؤولة عن هجمات الأقصر 1977 المشينة التي خلفت 58 سائماً و 4 مصريين قتلى⁵⁰. ومنظمة حماس التي تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وهي فرع آخر لجماعة الإخوان المسلمين. تأسست في عام 1987 إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتطمح حماس لإقامة دولة إسلامية في فلسطين المحررة. وفي حين تدعم المنظمة العمليات الديمقراطية، لها جناح عسكري سيئ السمعة، تسببت أنشطته العسكرية في قطع العلاقات مع جماعة الإخوان المسلمين، ودفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تصنيفها كمنظمة إرهابية.

ظهرت حركة أخرى هامة وهي الجهاد الأفغاني - حركة تحرير مسلحة تشكلت عند غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في عام 1979. انضم إليها إلى هذه الجماعة الجماعات العربية المنشقة التي يملأها الإحباط مع الفساد المتأصل في الأنظمة السياسية الداخلية والاستياء من التدخل الأجنبي في المنطقة والغضب الذي اكتنف هزيمة القوات العربية في فلسطين 1967. ويُفسر مصطفى حامد (أو المعروف باسمه الحركي، أبو وليد المصري) الشعور العام في ذلك الوقت قائلاً "كان العالم العربي، ببساطة شديدة، في نقطة الغليان... أعاد الجهاد الأفغاني الناس إلى الإسلام واستوعب الشعور السلبي في البلدان العربية. لهذا السبب، بدأت الأفكار والحركات الإسلامية في الظهور مرة أخرى⁵¹ لكن لم يكن ظهور حركة طالبان هو ما غير مسار الإسلام الراديكالي، ولكن أحد المنتمين إليها: أسامة بن لادن.

في عام 1988، أسس بن لادن، جنباً إلى جنب مع أيمن الظواهري وسيد إمام الشريف، تنظيم القاعدة في مدينة بيشاور، باكستان. وهو تنظيم آخر منبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وتأثر بشدة بأفكار كاتب وفيلسوف جماعة الإخوان، سيد

⁴⁸ انظر أيضاً مقال أبو رمان م. "هل هو ربيع القاعدة؟" في ظهور التطرف الديني في العالم العربي: الأهمية والتداعيات والاستراتيجيات المضادة (2015)، 9

⁴⁹ ح. الله. ألتتنافس على تأييد الله: فهم الأحزاب الإسلامية والعنف السياسي والتطرف في باكستان (2013) 79.

⁵⁰ ح. فليتنشر، الجماعات الإسلامية، (2008) صادر عن مجلس العلاقات الخارجية 17 Accessed on <http://www.cfr.org/egypt/jamaat-al-islamiyya/p9156>

July 2015.

⁵¹ م. حامد ول. فارول، العرب أثناء الحرب في أفغانستان (2015) 22-23.

قطب، ولا سيما كتابه الذي نُشر في عام 1964، معالم على الطريق. ولكن في حين انحرف الإخوان المسلمون لاحقاً عن رسالة سيد قطب (على أساس أنها راديكالية أكثر من المرغوب)، بنت القاعدة ومنظمات أخرى على هذا التفكير، بما في ذلك استخدامه كذريعة للنظر إلى الحكومات "الإسلامية المتخلخة" على أنها أهداف مرتدة في نضالها. مهد هذا التفسير للرسالة سيد قطب الطريق لظهور رؤية عنيفة مناهضة للغرب، والتي أصبحت الآن عنصراً متأسلاً في المنظمات الإرهابية في العصر الحديث من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

وفي حين بدت التفسيرات السياسية والأيدولوجية للجماعات الإسلامية المتشددة اليوم واضحة تماماً، وما كان لتلك التفسيرات أن تنشأ من العدم، إذ تحتاج إلى المجال والفرصة لجذب جمهوراً وتمكين ترسيخ الأفكار بالمعنى العملي. ومن المفارقات، أن الأجواء التي تبين أنها الأكثر فعالية لمثل هذا التطور هي تلك التي كان يُعول عليها يوماً لتكون الغارات لتحسين الحكم والاعتدال السياسي. وتبين أن التشرذم والقلقل التي أعقبت التدخلات أو الانتفاضة في العراق ومصر وسوريا قد هيأت الأجواء الخصبة لترسيخ للتطرف، كما يتضح ذلك من ظهور داعش والفضائخ الإرهابية التي ترتكبا في هذه وغيرها من البلدان اليوم.

2.2 ظهور (وإعادة ظهور) داعش

بدأ ظهور داعش في العراق، بعد الإطاحة بصدام حسين، فقد تسبب إقصاء البعث في تيسير تبادل الأدوار؛ فالحكومة الاستبدادية التي قمعت الغالبية الشيعية من السكان استعوض عنها بقوة أمنية وحكومة يُسيطر عليها الشيعة. أشعل تهمة السنة فتيل السخط المتزايد، والذي وجد في بادئ الأمر منفذاً في تنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة. كما كان لحل الجيش العراقي في عام 2003 دوراً حاسماً لتمهيد الطريق لداعش، وقد أدى حل الجيش إلى فقدان آلاف من ضباط الجيش المحترفين والمدربين جيداً وظائفهم. وإزاء هذه الخلفية، فإنه ليس من الغريب أن يتألف معظم هيكل كبار القادة في داعش ضباط الجيش العراقي السابقين. في الفترة ما بين عامي 2007-2009، تزعزع التزام السنة (إلى حد كبير نتيجة التطرف المفرط لتلك الجماعات)، ولكن تصاعد مرة أخرى بعد طرد المالكي القوات الأمريكية وارتبط بذلك تضيق الخناق على السنة. وقد هيا تزامم التهميش والإذلال وتصاعد الفوضى للجماعات المتطرفة الأجواء المواتية التي تحتاجها. وعندما وجد فرصة سانحة، أعلن الأردني أبو مصعب الزرقاوي في 8 أكتوبر 2004، قائد جماعة التوحيد والجهاد (وحدانية الله والجهاد) البيعة لأسامة بن لادن. وكانت النتيجة أن أذن ذلك بميلاد تنظيم القاعدة في العراق (تنظيم القاعدة)⁵². وفي أعقاب وفاة الزرقاوي في عام 2006، أعلن أنصاره إنشاء الدولة الإسلامية في العراق، تحت لواء أبو عمر البغدادي⁵³.

ولم تسعى الجماعة السننية يوماً لنيل الخيارات المتطرفة، ولكنها احتاجت متنفساً لشكواها وأوضاع سياسية من شأنها تأمين مصالحهم. وكان ذلك بديلاً أفضل (أو يمكن القول أي بديل) من غيره، إذ انضم الكثير منهم إلى تنظيم القاعدة في العراق. وهذا ما يفسر أيضاً كيف كان بمقدور الجماعة الانتقال سريعاً إلى سوريا. فقد عوّلت على ضعف القانون والنظام، وعزفت على وتر الشكوك الشعبية حول مستقبل الدولة ومخاوف الجماعات السننية بشأن تقلص حضورهم على الساحة السياسية. ومن حيث قدرتها على الاستقطاب، تفوقت الدولة الإسلامية في ذلك إذ أن معظم الجماعات الجهادية عبر التاريخ تنجح في استقطاب أعداداً كبيرة من المقاتلين المحليين والأجانب للانضمام إلى الخطوط الأمامية في سوريا والعراق. ومن حيث فعاليتها فإنها تكمن في الحملة التي تشنها عبر الوسائط الاجتماعية المتطورة وزعم أنها أقامت الخلافة (الأمر الذي يُعول على رمز قوي في تصور المجتمعات الإسلامية)، والاستغلال المتعمد للشعور بالإذلال بين المسلمين السنة. لذلك عندما أعلن أبو بكر البغدادي، الذي خلف أبو عمر بعد وفاته في عام 2013 الدمج بين تنظيم القاعدة في العراق وجبهات النصر (وهو ادعاء نفاه زعيم النصر الجولاني) لإقامة الخلافة الإسلامية في العراق والشام، أصبح النجاح المؤسف للقوة التدميرية التي تعرف الآن باسم داعش حقيقة. وتمثلت النتيجة الشاملة في أن أصبحت القاعدة لامركزية ونشأ جيل ثالث من السلفية الجهادية، كان من أبرز مظاهر الآن تنظيم القاعدة في العراق وجبهات النصر وكذلك داعش⁵⁴. ويُخلص خبير الراديكالية بيتر نيومان هذه الحالة من الجهاد العالمي: "[الدولة الإسلامية وغيره]

⁵² ح. أبو هنية وم. أبو رمان، تنظيم الدولة الإسلامية. الأزمة أهل السنة ونضال الجهادية العالمية (2015) 41. ⁵³ يعتقد الكثيرون أن الفارق بين داعش وتنظيم القاعدة المركزي هو نتيجة لكون داعش عنيفة جداً. ولكن هذا لا يصل إلى جوهر الخلاف، الذي هو في الأساس الأيدولوجي واحد؛ تحديداً كونهما مختلفان على "الأولويات الاستراتيجية من الأيدولوجية الجهادية السلفية". هذا نابع من أولويات داعش وهو العدو القريب، أو الشيعة و"الحكومات المرتدة" على "العدو البعيد" وهو الولايات المتحدة وحلفائها. صحيح أن عنف داعش، وتطرفها في "عقيدته القتالية" لم يُقلق تنظيم القاعدة المركزي، ولكن كان هذا الخلاف الجوهرية حول من ينبغي أن يكون هدفهم، الأمر الذي تسبب إلى حد كبير في الانقسام بين القاعدة وداعش ⁵⁴ ومن المهم التأكيد على أن الجماعة المتطرفة القومية وهي النصر (المتصلة بتنظيم القاعدة) لا تتفق مع داعش في الأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقاً، ولكن بدلاً من ذلك تسعى للإطاحة بالأسد وإقامة دولة إسلامية داخل سوريا.

... تمثل جيلاً جديداً من الجماعات الجهادية التي تعيش على الانقسامات الدينية والطائفية، هم من كانوا يوماً بناة الدولة، ويبدو أن لديهم قيود أقل في استخدام أشكال العنف المفرطة⁵⁵

3.2 مجابهة التهديد الناشئ عن التطرف والعنف

اليوم داعش تعيثُ فساداً في العراق وسوريا، في محاولة لزعزعة استقرار المجتمعات الحدودية حول الأردن، وتشن هجمات عنيفة في تونس ومصر. تتحدى الجماعة التعريف التقليدي - ليس فقط بسبب الأعداد غير المسبوقة وتعدد المقاتلين الأجانب، ولكن بسبب الطبيعة غير تقليدية لأهدافها والتهديد الذي تشكله على استقرار منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا المتزامية الحدود⁵⁶.

ويتمثل الاعتقاد الحالي في أن الإجراءات الأمنية التقليدية لن تكون كافية لمجابهة التهديد الناشئ عن التطرف والعنف. وتوجد أدلة قوية على أن تأمين انتصار عسكري ضد داعش أمر غير محتمل. فالجماعة ليست خصماً عديم الخبرة. فهي تتميز بالتنظيم والبراعة العسكرية إذ تضم بين صفوفها عناصر الجيش العراقي السابق. وهذا ما يفسر إلى حد ما عدم قدرة التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة على منع توسع الجماعة والاستيلاء على الأراضي الاستراتيجية. وكان لتسليح وتدريب المتمردين المعتدلين فعالية مماثلة. وتتضمن الصعوبات الرئيسية تحديد الجماعات المتمردة لتمكينها، وتزويدها بالمقاتلين ضد تلك المجموعات المنضمة لاحقاً لصفوف الفصائل الأكثر تطرفاً. ولا يوجد ما يضمن أن تبقى الأسلحة في أيدي المتمردين، كما اتضح في المعركة الأخيرة بين جبهات النصر وعاصفة الحزم التي انتهت بحصول الأول على صواريخ تاو المضادة للدبابات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى عاصفة الحزم.⁵⁷

فيما يبدو انتصاراً عسكرياً لكن ربما يكون خطأً استراتيجي. إذ لن يُعالج إقصاء داعش المظالم العميقة التي أسفرت عن قوة المنظمة. وعلاوة على ذلك، تُخاطر أعمال القدرة العسكرية الفائقة بإعادة ترسيخ أو نشأة مظالم جديدة. ويتوقع بعض المحللين أن بث إعدام الرهائن الدولية يهدف إلى وضع الطعوم لتدخل الغرب الذي كان متوقع أن يكون بشير خيرٍ بالنسبة لهم من حيث التعبئة⁵⁸.

تُثير هذه التحديات التساؤل حول أي أنواع ردود الفعل ستكون أكثر فعالية من غيرها. فمن الواضح أنه لا بد من القضاء على محركات التطرف، ومعالجة القصور التي نشأت هذه المحركات للمها. إطار واحد لتطوير مثل تلك المداخل هو النهج الذي يطلق عليه اسم مكافحة التطرف والعنف (CVE). يدعو نهج مكافحة التطرف والعنف إلى تكييف ردود الفعل حول فهم أشمل لتعقيد الظروف والعمليات التي تؤدي إلى التطرف. وهو يعتمد على مجموعة واسعة من التخصصات، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومنع الصراعات وبناء السلام وإصلاح قطاع الأمن والدبلوماسية. ومع ذلك، حتى لو أحرز نهج مكافحة التطرف والعنف نجاحاً، لن يكون سدّ الفجوات الرئيسية سريعاً ولا بسيطاً. ونحتاج إلى صياغة أدوات وأساليب جديدة للحد من مخاطر التطرف تماشياً مع تطور بنية اجتماعية سياسية جديدة. وكما سنناقش فيما بعد، سوف تلعب العدالة ومنع الظلم وتشكيل الأطر القانونية لتعبئة إجراءات مضادة، دوراً رئيسياً في تأمين نتائج ناجحة.

1.3.2 الظلم وضعف النظام القضائي كمحرك للتطرف.

وقدّمت الإيديولوجية والتهميش الاجتماعي والاقتصادي على أنهما مجموعتين رئيسيتين من محركات التطرف⁵⁹. بطبيعة الحال، وبعيداً عن كل الإسلاميين السياسيين، يُقدم أولئك الذين يعيشون في فقر أو أولئك الذين يعانون من القمع السياسي على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وهناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية السلبية التي عادة ما تلعب دوراً⁶⁰. في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، كان ولا سيما الإحباط الذي نشأ نتيجة الفجوة بين التوقعات والفرص؛ على سبيل المثال كان أمام الشباب المتعلم من الذكور فرص قليلة لتحقيق التقدم الاجتماعي أو

⁵⁵ ب. نيومان، بي بي سي الخدمة العالمية وبي بي سي رصد الجهادية الجديدة؛ نظرة عالمية، المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي (2014)، 16. ⁵⁶ ل. أندرسون، "الموروثات الاستبدادية وتغيير الأنظمة - نحو فهم التحول السياسي في العالم العربي"، في فاجرجس (إد) الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة في العالم العربي (2013)

⁵⁷ 59 ي. بلاك، "سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا في حالة يرثى لها بعد حلّ المتمردين المعتدلين المفضلين" صحيفة الجارديان (على الإنترنت) 2 مارس 2015 <http://www.theguardian.com/world/2015/mar/02/us-syria-policy-tatters-moderate-rebels-disband> accessed 16 July في 16 يوليو 2015.

⁵⁸ 60 انظر أيضاً م. حامد ول. فارول، العرب أثناء الحرب في أفغانستان (2015) 22-23.

⁵⁹ 61 تدرج المحركات إلى فريقين: أولئك الذين يعتقدون بأن الأيديولوجية والثقافة والدين هي الدوافع الرئيسية والذين يعتقدون العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الأمية والبطالة والفقر.

⁶⁰ "يفترض بعض العلماء وجود علاقة وثيقة بين الفقر والإرهاب، لكن العديد لا يرى غيرهم الكثيرون وجود أي دليل مباشر على أن الفقر (أو غياب التعليم) يؤدي إلى الإرهاب. على العكس من ذلك، ترى بعض الدراسات أن مرتكبي الهجمات الإرهابية هم أكثر احتمالاً أن يكونوا من ميسوري الحال، ممن يتوفر لهم التعليم المتقدم". البنك الدولي (ن 19) 83.

الاقتصادي⁶¹. لكن في ظل كون العوامل الأساسية هي الأيديولوجية والاقتصادية عموماً، تتعلق نقاط التحول في كثير من الأحيان بالعدالة. وقد تتضمن اعتقاداً بأن النظام القانوني لا يتفق مع المفاهيم التي ترسخت على نطاق واسع للعدالة أو الفساد الشديد أو عدم المساواة أو عدم وجود منصة لتنفيذ عن مظالمهم وإيجاد حلاً لها بطريقة عادلة⁶².

كثيراً ما يلعب قادة الجماعات المتطرفة أدوار نشطة من خلال تبني روايات التعرض للظلم أو الإقصاء القانوني. وكما ذكر ماجد نواز، عضو سابق بحزب التحرير: "تعلمت دائماً - وأمنت بعقيدة راسخة - أن وجود الإسلام يعني العدالة⁶³، وغياب ذلك أوجد الظلم."

ووفقاً للبنك الدولي، عندما ترتبط دوافع الأفراد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة بقضايا أكبر، كثيراً ما يحتاج القادة إلى إعادة ربط هذه الروايات بالمزاعم المحلية عن التعرض للظلم لحشد الدعم⁶⁴. اكتسبت حركة طالبان تأييداً في وادي سوات في باكستان، على سبيل المثال، جزئياً من خلال البناء على عدم الرضا عن ضعف المؤسسات المحلية المعنية بتطبيق القانون والعدالة⁶⁵. ويُعد كيف استغل مجندي داعش المشاعر السنوية عن التهميش وسوء المعاملة المتزايد في عراق ما بعد صدام مثلاً آخر.

يوجد أسلوب واحد للتصدي لحركات الظلم، تتمثل في توليد روايات بديلة تدحض الدعاية المتطرفة والتفسيرات العنيفة للإسلام، وكذلك تزويد الأفراد بالإطار لفصل مثل تلك الروايات عن تلك التي تتوافق مع الروايات المناهضة للتطرف. يجب أن تصب مثل هذه الرسائل في مصلحة التفكير المعقد والمتنوع للمجندين وإغراء الثقافة المناهضة لداعش. تتشكل داعش في سوريا بشكل أساسي من المقاتلين الأجانب، ومعظمهم انضم إلى صفوفها بناءً على اختلافات حول المواضيع المذكورة أعلاه: الإحباط والحرمان النسبي والعزلة ونقص الفرص. وتنجذب هذه الجماعات إلى ما تقدمه داعش من حيث المجتمع والاحترام والكرامة والإثارة، ولا بد للرسائل أن ترد على ذلك. نُفذت بعض الأعمال على مستوى القاعدة الشعبية في هذا الصدد، مثل حملة #ليس_باسمي وحلقات فيديو عبد الله-إكس⁶⁶، تُركز أساساً على تفسيرات واقعية للشريعة الإسلامية.

أسلوب آخر يتضمن الاستثمار في تطوير إقامة مؤسسات نيايية وشمولية بما في ذلك في الحكم وتطبيق القانون وتسوية المنازعات. أما في حالة داعش، فمن غير المرجح أن تُهزم الجماعة حتى يتوفر للسنة خياراً مشروعاً وقابل للتطبيق لتصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي العراقي. جزءاً لا يتجزأ من هذا هو تأسيس إطار قانوني للدولة حيث تتم حماية حقوق ومصالح السنة.

2.3.2 مؤسسات سيادة القانون كأداة للحماية ضد التطرف

الجماعات المتطرفة أكثر قدرة على تعبئة وتجنيد أتباعها واكتساب القوة في سياق المؤسسات الأمنية وسيادة القانون الضعيفة أو المعزولة أو التي تعاني من الخلل الوظيفي. ولا سيما عندما تفتقر الدول لنظام قضائي عملي ونظام موثوق لتطبيق القانون، وهناك زيادة في معدل انتشار الانتفلات الأمني والجريمة المنظمة. توفر حالة عدم الاستقرار المصاحبة أرضية خصبة للتجنيد ومنصة تنظيمية للإرهاب⁶⁷. وعلاوة على ذلك، في مثل هذه البيئات، يمكن الاستيلاء على الأصول العامة والموارد ويمكن أن تُصبح أكثر الفئات المعرضة للخطر عرضة للتجنيد والاختطاف والاستغلال.

تلعب الجهات الفاعلة في قطاع القضاء أدواراً هامة في منع وكشف والتصدي للتطرف والعنف. ولزماً على إطار العدالة أن يوفر أساساً قانونياً لمنع الأعمال المتطرفة وتسهيل التعاون الفعال بين المحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة والمحامين والشرطة وموظفي السجون والمسؤولين الحكوميين المعنيين. يُعد الاتصال بين مختلف أذرع تسلسل قطاع العدالة، والتي تكون مطلعة وفي حينها أمراً مهماً جداً في هذا الصدد. وتُعد عناصر تطبيق القانون - خاصة الشرطة - أيضاً الروابط الرئيسية بين قطاع العدالة والمجتمعات. حيث إن الشرطة مؤتمنة وموثوق بها وتؤدي دور الجهات المسؤولة، فهي أكثر عرضة لتكون مطلعة على المعلومات ذات الصلة. على النقيض من ذلك، حيث توجد كراهية عالية ومتأصلة بين سلطات تطبيق القانون

⁶¹ وهذا ما يفسر، إلى حد ما على الأقل، لماذا تتضمن بعض العناصر من العرب إلى داعش، مع أنهم موظفين ومتعلمين ولماذا تونس، التي لديها طبقة متوسطة قوية ونظام تعليمي أقوى من معظم دول الشرق الأوسط، ينضم أعداد كبيرة بشكل غير متكافئ منها إلى داعش.

⁶² 64 س. شايبرز (2014) الفساد: المطلب الاستخبارات الذي له الأولوية، تقرير كارنجي. انظر أيضا البنك الدولي (ن 19) 83 (الشكل 2.1).

⁶³ 65 م. نواز، الراديكالية (2012)، 290.

⁶⁴ 66 البنك الدولي (ن 19) 78.

⁶⁵ 67 المرجع ذاته 83.

⁶⁶ 68 انظر على سبيل المثال

<<http://freespeechdebate.com/en/2014/03/how-to-make-counter-speech-sexy-on-combating-online-hate-speech-and-extremism>

⁶⁷ 69 سترومسيث (ن 37) 60.

والسكان، كما هو الحال في العراق وأفغانستان وكينيا، مثل هذه القنوات للمعلومات غير موجودة أو يمكن العبث بها للعمل بطرق غير مثمرة. ويمكن أن تقود الجهات الفاعلة غير الملتزمة باحترام سيادة القانون إلى التطرف. وقد تؤدي التجارب السلبية إلى تقويض شرعية المؤسسات القضائية وتولد المظالم مما يساهم في إشعال فتيل التطرف. ومن بين الأمثلة على ذلك وحشية الشرطة والاعتقال دون تهمة واستهداف الأقليات وإصدار الأحكام القاسية والعقابية. بينما تتعلق الأمثلة الأكثر تطرفاً بالعمليات العسكرية الأمريكية في سجن أبو غريب، إذ استغلت حركة الشباب لقطات لأفراد الشرطة يتحرشون بمسلمي كينيا، و(لم نتحقق من ذلك) صوراً للاعتقالات التعسفية والاحتجاز وقتل المسلمين في كينيا والصومال خارج نطاق القانون أفلام الفيديو للتعبة وجهود الدعاية. وبالمثل، حاولت داعش تجنيد مسلمين أميركيين ساخطين على وحشية الشرطة والتمييز العنصري في سياق أعمال شغب بالتييمور الأخيرة.

ما شاهدته على قناة الجزيرة [كذا] ... لأشخاص في أبو غريب [سجن] يقومون بتعذيب السجناء، بما في ذلك النساء ... جعلني غاضباً. الأميركيون يعبرون 20000 كيلومتراً لقتل إخواننا هنا⁶⁸.

في نهاية تطبيق الطيف، يجب أن يكون لدى البلدان أجهزة العدالة الجنائية القائمة على سيادة القانون لملاحقة المتورطين في أنشطة غير مشروعة مرتبطة بالتطرف. يجب أن يُحدّد الإطار القانوني بوضوح الأفعال والسلوكيات التي تعتبر قانونية في ظل حرية التعبير والاتحاد، والأخرى غير القانونية. كما يجب أن يكون القانون واسعاً بما يكفي، ليشمل ليس فقط تلك المتعلقة بارتكاب أعمال إجرامية ولكن أيضاً الأعمال التي تدعم أو تدبر أو تسهل أو تمويل هذه الأعمال والمسؤولية القيادية وتوفير ملاذات آمنة. وأخيراً، يجب أن يوفر التشريع أساساً قانونياً لتسليم المجرمين والتعاون بين أجهزة تطبيق القانون. وينبغي أن يكون أعضاء النيابة العامة والمحامين العامين والقضاة مدربين بشكل خاص، مع تطبيق آليات لحماية الخصوصية وسلامة الضحايا والمبلغين وعائلات المتهمين.

3.3.2 الروابط بين التطرف والجريمة المنظمة

تُمول عمليات وأعمال الجماعات المتطرفة بصورة حصرية تقريباً من خلال الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاستيلاء على موارد الدولة (الصناعات الاستخراجية وحقول النفط والإنتاج الزراعي) والابتزاز (الضرائب الجبايات الفدية) وغسيل الأموال والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع (المخدرات والأسلحة الخفيفة والأسلحة). لا تُغذى الجماعات المتطرفة الاقتصاد الإجرامي فقط، بل أيضاً تعمل على إسراع نموها. تطور الجماعات المتطرفة الأدوات التي تعتمد على النشاط الإجرامي واستخدام الحجج الأيديولوجية لإخفاء الطبيعة الإجرامية والساعية لكسب المصالح لأنشطتها. ومن المرجح أن تؤدي الضغوط الاقتصادية في المنطقة إلى زيادة احتمالية هذا التهديد، مما أدى إلى زيادة معدلات كلاً من الجريمة ونشأة شبكات متطرفة.

تتنوع هياكل تمويل الجماعات المتطرفة بما يتناسب مع بيئة تشغيل محددة وتعتمد على ثروات الموارد الطبيعية. تستمدّ داعش أرباحها بشكل رئيسي من مبيعات النفط (في العراق) وتجارة المخدرات (شحن الكوكايين الأفغاني عبر الأراضي التي تسيطر عليها) والغزو (الأصول مثل السيارات والأسلحة) والنظم الضريبية غير المشروعة، ومصادر عائد أقل مثل الفدية والابتزاز. من بين هذه المصادر، يشكل النفط التحدي الأكبر لإنفاذ القانون؛ ليس فقط لأنه يولد عوائد تصل إلى 1 مليون دولار يومياً، لكنه أدى كذلك إلى خلق مصدر من الاعتماد بين الجماعة والمدنيين من حيث قدرتها على توفير النفط بأسعار أقل من أسعار السوق. وقد اعتمدت حركة طالبان أكثر حول الاتجار غير المشروع في المخدرات والخطف والابتزاز والتبرعات الخارجية، في حين استمدت حركة الشباب أرباحها من غسيل الأموال والسيطرة على المدن الساحلية في الصومال والتي تُصدّر الفحم والصيد غير المشروع وبيع العاج وتجارة السلع الغذائية الأساسية مثل السكر.

وقد أصبح الطابع المتكامل والمتزايدة لهذا الظاهرة معروفاً على نطاق أوسع. تعرض الشبكات الإجرامية الحديثة توسيع الروابط بين الجماعات الإجرامية المنظمة والمتطرفة، لأغراض حشد الأموال وتيسير الأعمال الإرهابية على حدٍ سواء. وتستفيد هذه الشبكات من القنوات الإجرامية الافتراضية عبر الحدود حيث تلتقي داخلها الجهات الفاعلة بمختلف المهارات والخبرات على أساس المشروع. أقل اعتماداً على الشبكات الإجرامية القائمة (والتي يمكن استهدافها بسهولة أكبر عن طريق إنفاذ القانون)، يمكن لهذه الجماعات التواصل والتخطيط بسهولة أكبر، وفي بيئة آمنة نسبياً، مما يجعلها جذابة بشكل خاص للكيانات المتطرفة.

وقد ازدهر هذا التكامل والارتباط الوثيق بين الجريمة المنظمة والمتطرفين بشكل أساسي في البيئات حيث توجد الشبكات المالية والتجارية الضعيفة. ويتطلب تحجيم والقضاء على هذا النشاط نهج قائم على شقين، وكلاهما يعتمد على الجهات

⁶⁸ 70 سترومسيث (ن 37) 60.

الفاعلة ومؤسسات العدالة. أولاً، يجب تطبيق المراقبة المحلية والرصد وبناء القدرات التحقيقية. ويشمل هذا تأسيس إطار تشريعي مناسب وآليات لدعم مكافحة الفساد وإدارة الحدود والجمارك (بما في ذلك مراقبة الحاويات) وتأسيس إطاراً للتحقيق وملاحقة الجريمة المنظمة. ثانياً، يحتاج الخط الأمامي لإنفاذ القانون لأن يُستكمل عن طريق بناء القدرات على صعيد عبر الحدود من أجل رصد الاتجاهات السائدة وإجراء المراقبة وبناء وتقديم القدرات التقنية وجمع وتبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية. كما يُعدّ اتخاذ إجراءات قانونية لمنع الجماعات من الوصول إلى الأنظمة المالية والتجارية الدولية أمراً حتمياً، ومرة أخرى يتطلب هذا التعاون القانوني عبر الحدود.

4.3.2 الضمانات والضوابط والموازنات للتشويش على المحركات الجديدة للتطرف

يتطلب توقيف مخططي ومرتكبي الأعمال المتطرفة وتقديمهم للعدالة أن تملك أجهزة الدولة الصلاحيات اللازمة لإجراء المراقبة وجمع الأدلة واعتقال المشتبه بهم. ويجب أن تكون هذه الاحتياجات متوازنة إزاء أهمية الحقوق الفردية والإجراءات القانونية والتحقيقات التي تُجري في إطار قاعدة محددة بوضوح من إطار القانون. فمن الناحية النظرية، هذا التوازن مقبول على نطاق واسع. أما في الممارسة العملية، على الرغم من أن الحدود الفاصلة بين منع الأعمال المتطرفة وتجريد المشتبه بهم من حقوقهم غير واضحة وبالفعل تحدث انتهاكات، وخاصة في أوقات ارتفاع مستوى التهديدات. ومن بين الأمثلة على ذلك:

- قوانين الاستخبارات والمراقبة التي تلغي حقوق الخصوصية،
- القوانين التي تتعارض مع حرية التعبير،
- القيود المفروضة على المنظمات السياسية التي تُعرض بحقوق تكوين الاتحادات،
- البروتوكولات، مثل 'التوقيف والتفتيش' التي تؤثر سلباً على بعض الجماعات العرقية،
- التشريعات بأثر رجعي (بأثر رجعي)،
- القوانين التي تجيز الاعتقال أو الاحتجاز لأجل غير مسمى مع حقوق محدودة للمراجعة القضائية إذا كان هناك اشتباه في الإرهاب.

وعلى النقيض، بدون الضوابط القانونية والضمانات والمراقبة، يمكن أن تحدث الإجراءات التي تُسقط القانون الوطني والدولي على حدٍ سواء. ومن المعروف على نطاق واسع، انتهاكات الحقوق ضد المعتقلين في سجن أبو غريب في العراق وأفغانستان وخليج جوانتانامو كجزء من ممارسة الولايات المتحدة للترحيل الاستثنائي. ومن الأمثلة الأخرى قانون مكافحة الإرهاب في تونس (2003)، والذي تم استخدامه لمحاكمة الآلاف من السكان خلال فترة حكم زين العابدين بن علي في انتهاك لحقوق الدفاع الأساسية؛ إصدار القضاة المصريين أحكام بالإعدام ضد مئات المعتقلين - معظمهم من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين - في جلسة واحدة. واقترح رئيس الوزراء الأسترالي الذي أُطيح به مؤخراً باستخدام السلطة التقديرية الوزارية لإلغاء جنسية رعايا يحملون جنسية مزدوجة يشتبه في قيامهم بأنشطة إرهابية دون محاكمة أو إدانة. في كل من هذه الحالات، كانت الضوابط المفروضة على السلطة التنفيذية والإدارية التي تكفلها سيادة القانون والمراجعة القضائية، حاسمة، لكلاً من منع التجاوزات في المقام الأول (كما في المثال الأسترالي) وفضح الممارسات غير القانونية (كما هو الحال في مثال الولايات المتحدة). بايجاز، على صناعات السياسات صياغة القوانين التي تتسم بالمرونة بما يكفي لتكون فعّالة، لكنها تشمل على الضوابط الكافية لتوفير الحماية والضمانات الكافية ضد مخاطر إساءة استعمال السلطة. على الأقل، يجب أن تقوم جميع إجراءات وأساليب فرض العقوبات على أساس قانوني وإجراءات للمراجعة، وعدم التأثير على المبادئ القانونية الأساسية مثل افتراض البراءة والحماية ضد تجريم الذات والحق في المحاكمة العادلة والمراجعة القضائية والدفاع. وأخيراً، يجب تطبيق آليات المساءلة لمراقبة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم أدلة مقبولة.

4.2 الخاتمة

اليوم، اتخذت الحركة السلفية الجهادية صفة ما تشبه لغزاً، فلا تُفهم أساليبهم ولا أهدافهم ولا "قواعد لعبتهم" جيداً، ويفسر ذلك بعض الشيء ضعف فعالية جهود الاستجابة حتى الآن. هناك إجماع ظاهر للعيان بأن مواجهة دوافع الراديكالية والطائفية من المرجح أن تكون أكثر فعالية من ممارسات القوة العسكرية. ومن بين هذه الدوافع الحرمان من العدالة الاجتماعية والفساد المستشري وعدم تكافؤ الفرص وتأسيس دور واضح لعناصر سلطة القانون والإجراءات. كما يتطلب منع ظهور التطرف العنيف أيضاً أدوات ومنهجيات جديدة، من بينها آليات تسهيل التعاون الفعال بين جميع الجهات الفاعلة ضمن سلسلة العدالة وسيادة الأنظمة المستندة من القانون لتحديد وملاحقة المتورطين في الأعمال المرتبطة بالتطرف. وفي نهاية الأمر يتطلب الأمر تأسيس مكانة تشريعية للإسلام السياسي المعتدل ولن يمكن تنفيذ ذلك إلا في بيئة يقع فيها جميع أنظمة الحكم تحت ظل سلطة القانون، الاحتياطات الصادرة لمنع التعدي على الحقوق، وضمان الحريات الأساسية. وفي هذا

الصدد، تترجم أهداف التنمية المستمرة الستة عشر البنية القانونية من أجل التعامل مع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية إلى قطاع عدالة قوي لدعم الحكم الرشيد ومجتمع الشامل والتي توفر مساحة للسياسية الإسلامية السلمية.

كانت القضية الرئيسية في المناقشة السابقة هي أن دوافع التطرف متنوعة إلا إنها مرتبطة بشكل أساسي بتصورات الظلم. وهناك نوعين من الدوافع هما الحرمان وانعدام الفرصة، وهما - كما نوقش في الفصل 1 - أيضا من ضمن دوافع الصراع. جرت دراسة هذا الموضوع أيضا في الفصل التالي الذي يتناول دور قطاع العدالة في تعزيز النمو الاقتصادي الدائم والمساواة.

3: العدالة والنمو الاقتصادي الدائم

اشتهرت اقتصادات منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا ببعض النقائص منها على سبيل المثال البطالة والريعية وضعف القطاع الخاص. وقد واجهت حتى الاقتصادات المنتجة للنفط في المنطقة، والتي تتمتع بأعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم، صعوبة في توجيه إيراداتها الضخمة لتنوع مصادر الدخل، ورفع مستويات المعيشة ومواجهة انعدام الأمن الغذائي والمياه. كما كانت تتميز المنطقة أيضا بنسبة عدم المساواة المرتفعة: ففي عام 2013، كان الناتج المحلي الإجمالي القطري للفرد يقف عند 93.719 دولار أمريكي مقارنة بالقيمة الضئيلة في اليمن والتي تقدر بـ 1.473 دولار أمريكي. وقبل الخوض في شرح السياسات التي يمكن اتباعها لتسهيل التطور الاقتصادي الدائم ودور القانون والمؤسسات القانونية في هذه العملية تتطلب تصنيفات اقتصادات منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا مزيد من الفحص الدقيق.

1.3 اقتصادات منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا

1.1.3 الاقتصادات فقيرة الموارد ووافرة الأيدي العاملة: مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس وجيبوتي وموريتانيا وفلسطين

تعاني هذه الدول من ضعف في أسس الموارد الطبيعية وبالتالي تعتمد على النفط والغاز وفي بعض الحالات الغذاء والماء والواردات. وعلى الرغم من توافر القوى العاملة المحلية بقدر كبير لا يستهان به، تُصنف هذه الاقتصادات بشكل أساسي بأنها اقتصادات ذات دخل منخفض أو متوسط. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في كل من دول مصر والأردن ولبنان بـ 3314 دولار أمريكي و5214 دولار أمريكي و9928 دولار أمريكي على التوالي⁶⁹؛ وتصل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مرحلة ما خلال العام إلى 26% و14% و28% على التوالي⁷⁰. ويشير النشاط الاقتصادي الضعيف إلى عدم وجود فرصا كافية أمام جميع الأفراد القادرين والراغبين في العمل. أما نسب البطالة في مصر ولبنان والأردن هي على التوالي 12.8%، 6.5% و12.3%⁷¹، وتصل نسبة البطالة بين الشباب إلى ما بين 20-40%⁷².

ومن أكبر عقبات النمو هي ان سوق العمل غير قادر على استيعاب الشباب القادرين على العمل مما أدى الى صافي تدفق العمالة الماهرة إلى الغرب ودول الخليج المنتجة للنفط. ووفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في عام 2014، تزداد 'هجرة الكفاءات' العربية سوءا من فقدان حوالي 10 - 15% من القوى العاملة في عام 2012 إلى 20-25% في يومنا هذا⁷³.

يترك النشاط الاقتصادي غير الكافي إلى جانب استنزاف العمالة الماهرة هذه الاقتصادات غير قادرة على المنافسة مع كل من البلدان ذات الدخل المنخفض التي تنتج منتجات بعمالة مكثفة ومع الاقتصادات المتقدمة فيما يتعلق تصدير السلع والخدمات التكنولوجية وكثيفة المعرفة. يرى معظم الاقتصاديين أن طريق التقدم بالنسبة لهذه البلدان تحتاج هو بذل جهد كبير في التغييرات الهيكلية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة⁷⁴ (مثل التصنيع) وفي الوقت نفسه جذب استثمارات تدفق رأس المال على نطاق واسع لمواجهة البطالة وزيادة معدلات النمو⁷⁵.

2.1.3 الاقتصادات الغنية بالموارد والمستوردة العمالة: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

في عام 2012 أودع مجلس التعاون الخليجي ما يشكل نسبة 60% من جميع الأنشطة الاقتصادية في الشرق الأوسط وأنشئت صناديق الاجيال القادمة بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.7 مليار دولار أمريكي. بينما تلعب هذه الدول دورا سياسيا و اقتصاديا كبيرا في المنطقة المنطقة ال ان هذه الدول تمتلك نسبة ضئيلة من السكان المواطنين وأعداد كبيرة من العمالة

⁶⁹ أرقام عام 2013

⁷⁰ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية <<http://data.worldbank.org/country/mauritania>> المنفذ في 6 أغسطس 2015

⁷¹ معدل البطالة المصرية <<http://www.tradingeconomics.com/lebanon/unemployment-rate>> المنفذ في 7 أغسطس 2015؛ معدل البطالة اللبنانية

<<http://www.tradingeconomics.com/jordan/unemployment-rate>> المنفذ في 7 أغسطس 2015؛ معدل البطالة الأردنية >

<<http://www.tradingeconomics.com/lebanon/unemployment-rate>> المنفذ في 6 أغسطس 2015.

⁷² حصة القوى العاملة ما بين عمر 15 - 24 عاما بلا عمل ولكنها متوفرة وتسعى للعمل.

⁷³ أر جيمس، ازدادت "هجرة العقول العربية" بعد ثورات الربيع العربي: الأمم المتحدة، عين الشرق الأوسط، 8 مايو 2015.

⁷⁴ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "قياس وتحليل الفقر في الأردن" (2014)، 25.

⁷⁵ دي دوريك "عودة السياسة الصناعية"، بروجيكت سنديجيت 13 أبريل 2010.

الوافدة. تتألف نسبة 90 % من القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال من عمال مهاجرين سواء في شكل عمالة منخفضة وعالية المهارة⁷⁶.

على الرغم من نسبة البطالة الإجمالية المنخفضة إلا أن نسبة القوى العاملة المحلية المشاركة في العمل محدودة ونسبة توظيف الشباب المواطنين المتعلمين ضئيلة جدا⁷⁷.

يعد التحدي الاقتصادي الرئيسي لهذه البلدان مورد الإفراط في اعتماد هذه الدول على الموارد بما يسمى بـ "لعنة النفط". يُسبب الاعتماد على أسواق المواد الهيدروكربونية المتطايرة ارتفاع في قيمة العملات المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير قادرة على المنافسة (بالإضافة إلى أن المال المكتسب أقل فيما يتعلق بالعملة المحلية)⁷⁸. يؤثر هذا على تأخر نمو الصادرات كثيفة العمالة التي تمتلك بخلاف ذلك قدرة على النمو السريع بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي.

الحالة المقلقة في دول الخليج هو أن عملية استخراج النفط ليست مجرد نشاط اقتصادي مضاف إلى مصادر إنتاجية أخرى متواجدة داخل اقتصاد متجدد وحديث، كما هو الحال مع هولندا أو كندا أو أستراليا أو الدول الاسكندنافية بصورة عامة. يهيمن قطاع النفط في الخليج على الاقتصاد ويكاد يكون المصدر الوحيد للثروة⁸⁰.

الدولة	نسبة أرباح الصادرات	نسبة ميزانية الدولة	نسبة الناتج المحلي الإجمالي
البحرين	69	86	24
الكويت	90	93	45
عمان	65	77	41
قطر	91	80	46
المملكة العربية السعودية	85	85	50
الإمارات العربية المتحدة	69	77	32

وعلى الرغم من هذا التشاؤم، شكلت فوائض الحساب الجاري غير المسبوقة من دول مجلس التعاون الخليجي أكبر مورد صافي للأموال في العالم. تتدفق ثروة الخليج من كل من الحكومات والشركات الخاصة، وقد استثمر المجلس هذه الثروة في مشاريع التنمية على حد سواء في الداخل والخارج بما في ذلك التجديد الأردني لمطار الملكة علياء الدولي الأردني وخصصت دول مجلس التعاون الخليجي 90 مليار دولار أمريكي لقطاع التعليم⁸². وقد أثبت هذا الأمر بشكل غير متوقع أن الربح النفطي يمكن أن ينتج، في أوقات وظروف معينة، النشاط الاقتصادي الإنتاجي.

⁷⁶ إف ماليت وأيه يوها "هجرة العمالة في الإمارات العربية المتحدة: تحديات وردود أفعال"، سياسة الهجرة (2013).

⁷⁷ إس سالسانين "إيداع صندوق الثروة السيادية لمجلس التعاون الخليجي بقيمة أكثر من 1.7 مليار دولار أمريكي"، مجلة بي كيو قطر (الدوحة)، التاسع من ديسمبر 2014، راجع أيضا ايه سوليفان، إم ري وجيه مينديز، "فرص وتحديات في منطقة الشرق الأوسط"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2014).

⁷⁸ كولير (رقم 17) 39 - 40.
⁷⁹ المرجع نفسه 121، 162. راجع أيضا إم هيدت "التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؛ الاتجاهات الماضية المسجلة والاتجاهات المستقبلية، برنامج دولة الكويت للتطوير والحكم والعودة في دول الخليج، مدرسة الاقتصاد اللبنانية (2013).

⁸⁰ فيديت (رقم 81)

⁸¹ سالسانين (رقم 79)

⁸² ينفق مجلس التعاون الخليجي 150 مليار دولار أمريكي على تحسين منظومة التعليم، "البوابة نيوز 14 يوليو 2014.

وعلى المدى الطويل، فإنه من غير المحتمل أن تستمر أرباح النفط في التفوق على التكاليف. لا تعتبر الريعية متوافقة على نطاق واسع مع المرونة السياسية وسيصبح انعدام أمن الموارد في نهاية المطاف تهديدا وجوديا. علاوة على ذلك، فإنه من المستحيل تجاهل أن عائدات النفط لم تترجم إلى مكاسب التنمية البشرية. وعلى الرغم من تمتع منظمة التعاون الاقتصادي بمستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (أو أعلى) يقارب أقوى اقتصادات العالم، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تخلت في مؤشرات التنمية الهامة⁸³. يكشف هذا التناقض غير الطبيعي بين الرفاهية المادية والتنمية البشرية بعض القيود الرئيسية لنموذج حالة الرفاهية الريعية. وفي نهاية المطاف وبالتالي، يحتاج الاستثمار إلى الابتعاد عن التجزئة والعقارات والخدمات والتقرب من القطاعات التي تولد النشاط الاقتصادي ذات القيمة المضافة، يتعين أن يعتمد النظام بصورة أكثر شمولية ومرونة، وتحتاج قوة العمل الإنتاجية العالية والمحلية إلى النمو.

3.1.3/3.1.3 اقتصادات الغنية بالموارد ووفرة الأيدي العاملة: الجزائر والعراق وسوريا واليمن

على الرغم من احتياطي الوقود الحفري والقوي العاملة الكبيرة لهذه الدول، تظل هذه الدول عبء لسقوط الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للمنطقة ضحية للصراعات. اعتبر الأداء الاقتصادي السوري في العقد قبل عام 2011 مثير للإعجاب. ما بين أعوام 2000-2010 وصل النمو الحقيقي في سوريا نحو 4.5% وكانت نسبة التضخم أقل من 5% وسمحت الأرصدة الخارجية الإيجابية بتراكم الاحتياطيات الدولية إلى 18.2 مليار دولار⁸⁴. واليوم، تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد السوري انخفض إلى النصف⁸⁵. تعتبر اليمن مثال صارخ آخر، عندما اجتاحت الصراع المنطقة في عام 2011 وتراجع الاقتصاد إلى الركود وتقلصت نسبة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.7%⁸⁶. وبالمثل في العراق، تعطل الحكم واستمرار الاضطرابات الأهلية وصعود جماعة داعش المسلحة، عمل ذلك جميعا على انكماش الاقتصاد بنسبة 2.7% في عام 2014⁸⁷. حتى الجزائر التي تعتبر عملاق النفط المنسي غالبا في المنطقة، لم تتمكن هي الأخرى من الهروب من غضب عدم الاستقرار في المنطقة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة. ستتطلب جميع هذه الدول إلى وضع جميع الاستثمارات الأجنبية الكبيرة على مسار أكثر إيجابية. ومع ذلك وفيما يتعلق بالاستثمار الذي يحدث فعليه أن يكون أكثر فعالية. ومع هذا لا بد من إعادة تأسيس الاستقرار ومواجهة عجز الفرص وتعزيز الحكم الرشيد.

2.3 العلاقة بين القانون والنمو

تقترح الدراسات الاقتصادية أنه لا يوجد طريق واحد للتنمية الاقتصادية⁸⁸ وأن هذه المسارات هي تتوقف على السياق وأنها معقدة أيضا، ومع عوامل تتفاعل بطرق مختلفة لا يستطيع خبراء التنمية فهمها تماما. ومع ذلك تكون بعض هذه الأشياء واضحة. وكما هو موضح أعلاه، كل من الجغرافيا والمساحة ووجود أو غياب الصراع تعتبر عوامل هامة للتنمية الاقتصادية⁸⁹. ولكن لتفوق الأدلة تعتبر المؤسسات الوظيفية هي الدافع الرئيسي للنمو⁹⁰ ويعد هذا العامل ذات أهمية كبيرة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا حيث ضعف القطاعات هو الحالة المنتشرة عامة.

في حالة المؤسسات، يكون السؤال التالي هو "إلى أي مدى تكون هذه المؤسسات قانونية؟" يشير شرح كينيث دام حول كيف تحسن الدخل العالي للدول إلى أنه وبينما كان قانون المؤسسات القانونية غير ضروريا للأنشطة الاقتصادية، فإن هذه القوانين كانت على صلة بالنمو⁹¹. يشير كينيث دام أنه في القرن السابع عشر في إنجلترا، سهل الكشف عن سلطة القانون عن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصورة لا مثيل لها من خلال حماية حقوق الملكية الخاصة وتقديم قيود تنفيذية وتيسير تنفيذ العقود⁹². وإلى حد كبير تظل هذه القوانين سارية حتى يومنا هذا. ويعد كل من حماية القوانين وتطبيق المؤسسات القانونية وحقوق الملكية الخاصة عوامل أساسية تؤثر في النمو. سيصبح هناك ميول أقل في استثمارات أصحاب الحقوق للاستثمار في الملكية التي تصنع الثروة والملكية المستخدمة في الطرق غير المثمرة إذا لم تكن هناك حماية ضد التجاوز⁹³. يرتبط هذا الأمر بالأخص في بعض الدول مثل إيران وسوريا وليبيا حيث تشوب الأراضي الموجودة في هذه

⁸³ على سبيل المثال، بينما قطر في المرتبة الثانية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي العالمي للفرد الواحد، فإنها لا تزال في المرتبة 36 في مؤشر التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013).

⁸⁴ إم خان وإس ميلبرت "انقضت أيام ازدهار الاقتصاد السوري"، المجلس الأطلسي 3 أبريل 2014. <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/syria-s-economic-glory-days-are-gone> المنفذ في 8 أغسطس 2015.

⁸⁵ إم لويل "انحدر الاقتصاد السوري إلى النصف بسبب الصراع"، بي بي سي نيوز، 23 يونيو 2015.

⁸⁶ البنك الدولي، "نظرة عامة على الدول: اليمن"، <http://www.worldbank.org/en/country/yemen/overview> المنفذ في 11 أغسطس 2015.

⁸⁷ الاقتصاد العراقي: الخزنة الفارغة"، ذا إيكونوميست، 21 مارس 2015.

⁸⁸ كينيث دام (يشيد رودريك) علاقة القانون بالنمو: سلطة القانون والتنمية الاقتصادية ومعهد بروكينغز (2006)، 3.

⁸⁹ المرجع نفسه 56-61، 223-224.

⁹⁰ المرجع نفسه 1، 223، 14-18.

⁹¹ المرجع نفسه 85.

⁹² المرجع نفسه 71-72.

⁹³ المرجع نفسه 72-93، 135.

الدول ارتياب قانوني. يقيس دليل حقوق الملكية درجة حماية القانون لحقوق الملكية الخاصة ودرجة تنفيذ الحكومة هذه القوانين (وأكثر درجة تكون مرغوبة فيها هي 100)⁹⁴. يُقيّم هذا الدليل أيضا احتمالية مصادرة الملكية الخاصة ويُحلل الدليل إضافة إلى ذلك استقلالية القضاء وإثبات الفساد داخل مؤسسة القضاء وقدرة الأفراد ورجال الأعمال على تنفيذ العقود. حققت مجموعة الدول المذكورة سابقا (إيران وسوريا وليبيا) 10 نقاط من دليل حقوق الملكية وتحقق الدول الأكثر استقرارا سياسيا مثل تونسي ومصر ولبنان ما بين 20 - 40 نقطة من دليل حقوق الملكية.⁹⁵ تخلق حقوق الملكية الضعيفة إعاقة اقتصادية بسبب أن هذه الملكية لا يمكن رهنها وتحدد أيضا كل من الاستثمار (ومن ثم إنتاجية الأرض) واحتمالية أن يصبح مستخدمي هذه الأرض ملاكها. يطبق الأمر ذاته في المناطق الحضرية حيث تحدد احتمالية الملكية المنخفضة استثمار الأعمال.⁹⁶ ولكن كما أوضح كينيث دام، لا تتواجد احتمالية حقوق الملكية في قوانين الملكية وتكون جميع مكاتب التسجيل العاملة ولوائح استخدام الأراضي والقوانين المؤسسة التي تسمح بالحصول على الائتمان والرهن ذات خصائص ضرورية في طريق النمو.⁹⁷

بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ كل من القطاع الشامل القوي والأسواق المالية هي مفتاح الأنشطة الاقتصادية واسعة النطاق. تميل التطورات المالية إلى التشجيع للنمو وتقليل عدم المساواة ولهذا تأثير إيجابي غير مباشر للنمو وانخفاض الفقر. ولكن في حالة حقوق الملكية، تعتبر الثقة غير كافية لتسهيل التعاملات المالية وتكون هناك حاجة لكل من القوانين والتنفيذ لحماية المساهمين الأقلية من أفعال الجشع والمستثمرين في حالة التصفية.⁹⁸ وهكذا يلعب القانون دورا رئيسيا في تطوير القطاع المالي وبالأخص قوانين الائتمان والإفلاس وكفاءة الأداء القضائي والتنفيذ.⁹⁹ هذا الأمر موضح في بعض الدول على سبيل المثال ليبيا والعراق واليمن وسوريا حيث كانت تغطية الدين تعتبر مشكلة عويصة وطويلة الأمد حتى قبل نشوب الصراعات القائمة إلى وقتنا هذا.¹⁰⁰ ونتيجة لذلك، كان الائتمان نادرا ما يحدث وبالتالي كانت المعدلات مرتفعة وتشجيع التوريق ووهن الاستثمار.¹⁰¹

لذا أي من القوانين أو المؤسسات القانونية هو موضوع التطوير؟ في الواقع كلاهما معا، وتعتبر القواعد القانونية التي يمكن أن تُنفذ من قبل المؤسسات القانونية هي الأمر ذات القيمة الأكبر.¹⁰² تميل القواعد بمفردها إلى أن تكون غير كافية عندما تكون المؤسسات مشكلة أو يكون التنفيذ ذاته هو المعضلة وفي الوقت ذاته يمكن أن يحدث التنفيذ خارج إطار قانوني واضح وكافي. ومع ذلك يكون الأداء القضائي حاسما لتطوير الأعمال عندما يكون ذلك أمرا أساسيا بأنه يمكن الفصل في هذه النزاعات وتنفيذها بسهولة وبصورة عادلة وسريعة وبتكاليف مقبولة.¹⁰³ إضافة إلى ذلك، يكون الاستقلال القضائي أمرا أساسيا لحماية المساهمين الاقتصاديين من المصالح القوية وأفعال الجشع.¹⁰⁴ هناك بعض الدلائل التجريبية التي تربط الدخل العالي للدول والكفاءة القضائية¹⁰⁵ واستقلال القضاء بالنمو¹⁰⁶ والمحاكم المثلى بالاستثمار الأعلى والكثير من أسواق الائتمان المطورة ونمو الأعمال متعددة الأنواع¹⁰⁷. والعكس بالعكس، تُثبط المحاكم الواهنة والبطيئة وغير المستقرة من حدة التنافس والابتكار وتُحد أيضا التوسع الاقتصادي لأن العقود طويلة الأجل والمعقدة (التي تكون ضرورية لإنشاء بنية تحتية) تكون أقل جاذبية.¹⁰⁸

⁹⁴ دليل حقوق الملكية في الشرق الأوسط، حقوق الملكية العالمي (2015) www.globalpropertyguide.com/Middle-East/property-rights-index المُنفذ في 7 سبتمبر 2015.

⁹⁵ المرجع نفسه

⁹⁶ دام (رقم 90) 138-136

⁹⁷ المرجع نفسه 157-138

⁹⁸ المرجع نفسه 162-159

⁹⁹ المرجع نفسه 230

¹⁰⁰ ممارسة الأعمال التجارية 2015 صحيفة الحقيقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة البنك الدولي (2015)

<http://www.doingbusiness.org/~media/GIAWB/Doing%20Business/Documents/Fact-Sheets/DB15/DB15MENAFactSheetEnglish.pdf>

المُنفذ في 7 سبتمبر 2015.

¹⁰¹ دام (رقم 90) 203.

¹⁰² المرجع نفسه 207 و 228 و 39

¹⁰³ المرجع نفسه 69

¹⁰⁴ المرجع نفسه 114-113

¹⁰⁵ المرجع نفسه 103

¹⁰⁶ المرجع نفسه 93

¹⁰⁷ المرجع نفسه 94-93

¹⁰⁸ المرجع نفسه 102 و 123 و 94-5

3.3 الطريق إلى الأمام: سلطة القانون كرائد للنمو

الملخص، تدعم الدلائل أهمية المؤسسات القانونية للتطوير وفي رأي كينيث دام، يعتبر النمو وسلطة القانون يتماشيان معا كثيراً من الوقت¹⁰⁹ ولا يجب أن يتضمن تحسين القانون أو تقوية المؤسسات القانونية التي تضمن حافز نمو¹¹⁰. أولاً، ليست سلطة القانون مظهراً نظيفاً للتشريع والمؤسسات فقط ولكنها مركبة من المجتمع الرئيسي بما في ذلك تاريخه وعاداته والمنح والقواعد الاجتماعية¹¹¹. ثانياً، أن العلاقة بين النمو والمؤسسات لم تؤسس بعلاقة سببية وتأثيرية. اعتقد بعض الباحثين أن المؤسسات لم تخلق النمو ولكن كل من النمو وخلق الثروة هي الشروط المطلوبة لتطوير المؤسسات القوية. ذكر رودريك مثلاً في هذا الصدد عن دولة الصين التي تمتلك معدل نمو ضخم في غياب مؤسسات سلطة قانونية قوية¹¹². هناك نظرية أخرى ذات الصلة تبين أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تقوية مؤسسية حيث يلعب القادة الأقوياء دوراً بارزاً في ذلك الأمر¹¹³. ومن المحتمل أن يعمل كل من المؤسسات القانونية والنمو بالإضافة إلى العديد من العوامل معا بصورة معقدة ولكن يشكلوا جميعهم بصور متبادلة سبب وأن أحد هذه السبل ترفع من معدل الدخل.

ماذا يعني كل ذلك لدول "غرب آسيا - شمال أفريقيا" فيما يتعلق بهذه الاحتمالات وأفضل مسار للنمو؟ من الواضح أن تقوية مؤسسات السلطة القانونية سيكون ذات أهمية لتحقيق مستويات تطوير اقتصادي أكثر مناسبة ومكافحة الفقر والقضاء على عدم المساواة - ولجموعة من الأسباب - الأمور التي لا ترتبط برواد الاقتصاد. يوضح التحليل التاريخي أن هذا التطور القانوني عبارة عن عملية بطيئة¹¹⁴ وأن تحسين القانون ليس متوقفاً ولا هو بمثابة مسار نظيف للتطوير¹¹⁵. أثبت استحداث نماذج وتشريع قانوني عدم الفعالية بصورة كبيرة وتحث التغييرات في القانون الأساسي التغيير السلوكي في غياب معايير قانونية وقيم مكافئة وعمل مؤسسات سلطة قانونية¹¹⁶. يعتبر الاستثمار في نطاق المحاكم والمحامين مختلفاً وقد يشمل ذلك هيئة المحاكم وإدارة القضايا الإلكترونية ودعم الميزانية (وبالأخص تقديم مرتبات كافية لمكافحة الفساد) والتعليم القانوني¹¹⁷.

يجب إدراك أنه وعلى الرغم من الاختلافات الملحوظة في قواعد الاقتصاد وأداء دول غرب آسيا - شمال أفريقيا، أن السمة المشتركة هي حقيقة أن النمو والاستقرار السياسي على ارتباط وثيق ومتأصل. ومنذ عام 2011 فقط، كلف الصراع المحتدم وعدم الاستقرار في هذه المنطقة ما يقدر بـ 170 بليون دولار أمريكي في الاحتمال الاقتصادي السابق¹¹⁸. وفيما يتعلق ببعض الباحثين، تُعتبر ضريبة عدم استقرار الناتج الاقتصادي هو تحدي أكبر من الضعف الاقتصادي في حد ذاته. يقصد بتكلفة النزاع، ونزعتها لتتكرر وكيف تؤثر على الدول المجاورة. أن السلام على مستوى إقليمي ليس إنساني بصورة حتمية ولكن يتطرق أيضاً إلى المستوى الاقتصادي. ترتبط الشكلية التي تشجع هذا الاستقرار بسلطة القانون والتجارة الإقليمية المتطورة وتوفر الائتمان ولا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشرة ممكناً ببساطة دون تنفيذ العقود وتوفير الحماية القانونية والمأوى العادلة.

¹⁰⁹ المرجع نفسه 276-277

¹¹⁰ المرجع نفسه 231 و221

¹¹¹ المرجع نفسه 231، 62-77

¹¹² المرجع نفسه 221، 232-250. تعتبر الصين أسرع نمو اقتصادي في العالم ولكن يعرض هذا الأمر أنظمة قانونية أو مالية متطورة. تدل نظرية دام على أن النمو السريع قُدم موارد ومرشحين ليسمحوا لمؤسسات السلطة القانونية المثلى بالتطوير؛ وإضافة إلى ذلك، وفي أثناء تحقق معدلات النمو العالية في غياب سلطة القانون، يتطلب الحصول على مستويات دخل عالية تطوير المؤسسات القانونية.

¹¹³ المرجع نفسه 277، راجع أيضاً 276، 52

¹¹⁴ المرجع نفسه 112

¹¹⁵ المرجع نفسه 69

¹¹⁶ راجع بصورة عامة أراهرينتش بروكس "الامبريالية الجديدة: العنف والمعايير وسلطة القانون (2003) 101 ميشيغان إل ريف 2275 وسي ألكون "The Cookie Cutter Syndrome: مساعدة تحسين القانون تحت برامج الديمقراطية ما بعد الشيوعية" (2002) جيه حل النزاع 327.

¹¹⁷ المرجع نفسه 69، 93، 224، 276.

¹¹⁸ مجموعة البنك الدولي، آليات تمويل الابتكار: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015.

4: أهداف التنمية المستدامة على القضاء: لما يجب أخذ ذلك في الاعتبار بجدية؟

في عام 1762، أكد جيان-جاكوبس روزيو على أن العدالة بموجب العقد الاجتماعي هي لا شيء سوى إجبار الأشخاص على نيل الحرية. وبصورة قاسية على حد الاعتبار، ناقش جيان-جاكوبس روزيو أنه من أجل أن تسود العدالة والحياة الكريمة والحرية، يجب على الأشخاص فرض نيل حرياتهم بواسطة ترشيح ممثلين مسؤولين الذين سينشئون المؤسسات من أجل الحفاظ على الحالة الجيدة للأفراد تحت سلطة القانون. كان هذا الإجبار ولا زال هو سلطة القانون والعدالة.

قدّم هذا البحث أسس فهم التحديات التي تواجه منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا والصراعات المتكررة ونمو تهديد الطائفية والكساد الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتباطهما بشكل كامل مع العدالة. وبقدر ما أوضحت الأهداف الستة عشر (16) إطار التطوير المرتكز على العدالة وفرصة الخروج لمواجهة هذه التحديات بأساليب جديدة أكثر فعالية وقابلة للجدل. سيكون الطريق إلى ذلك مليئاً بالعقبات وسيطلب تنفيذ الأهداف الستة عشر (16) المزيد من الشجاعة السياسية والاجتماعية والكثير المفاوضات بين الدول التي سبق ذكرها. ستدعى السلطات لتضم مستوى من تفويض المواطنين. لكنه من الصعب قياس العدالة وبالتالي ستكون التكاليف المرتبطة بذلك باهظة. ستحتاج هذه الخطوات أن تكون متكافئة ضد التنافس الأساسي مع عجز الأمن الغذائي وندرة المياه ونسبة البطالة العالية وازدياد السكان اللاجئين. تعد القائمة الأولية لشعوب منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا طويلة ويوضح هذا أهمية إدراك أن التواصل بين العدالة والصراع والحماية والنمو أمر ذات أهمية كبيرة. هذا هو الوقت للتأكيد مرة ثانية على أن قيم العدالة والإنصاف والمساواة والحماية سريعة التأثير في قلب التقاليد الإسلامية. يحتاج المرء فقط لنظر إلى مجتمعات الأردن ولبنان وتركيا والعراق التي تستضيف على الأقل لاجئين هاربين من الصراع القائم في أوطانهم لرؤية هذا المبدأ على أرض الواقع.

عند بداية التخطيط للعدالة، سيتطلب تحقيق النتائج تنظيم مستمر. ليست العدالة الاجتماعية بالشيء الذي يدعو للمقاتلة من أجله ومن ثم وضعه على نار هادئة. تُعد العدالة الاجتماعية رحلة منتظمة تحتاج إلى عناية دقيقة وتحسين منتظم. إضافة إلى ذلك، يتجاوز التزام بناء مؤسسات عدالة الحدود الوطنية ويجب أن ينعج نهج المسؤولية المشتركة. يجب البحث عما هي العدالة المثلى لتعزيزها. في دوائر التطوير، كان هناك تأكيد طويل على تحسين مؤسسات الدولة ومع ذلك لا يتم ذلك وجودياً نظراً لأن قانون الدولة والمؤسسات التي تحافظ على هذا القانون تركز على العدالة فقط في دول غرب آسيا - شمال أفريقيا. والحقيقة أن هذا القانون العشائري والقانون المألوف والأنظمة القانونية غير الرسمية صالحة بالتساوي بالنسبة للكثيرين. يجب مواجهة هذه الحقيقة قبل أن تطالب أي مؤسسة عدالة أو سلطة تشريعية للدولة بالحفاظ على القانون والنظام.

يبدأ أخذ الأهداف الستة عشر (16) بجدية في دول غرب آسيا - شمال أفريقيا حين يصحب مع الوعي بان التطوير الشامل والدائم هو عملية مصحوبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وأن فوائد تنفيذ هدف العدالة يتخطى بكثير تكلفة اللامبالاة تجاهها.

لا تستحق العدالة بحكم الواقع السعي لاستئصال تهديد العنف الطائفي، ولكنها ذات أهمية بشكل حاسم في كسر مصيدة الصراع، وتوفير الظروف الضرورية لنمو الاقتصاد الثابت والشامل. إذا كان القضاء على داعش وجبهة النصرة والقاعدة وأمثالهم على المحك، أفلا يستحق هذا العناء؟ إذا كان ان نعيش دون فكرة أن الصراع هو قاب قوسين أو أدنى - او في اوطانهم كما في سوريا والعراق وليبيا، على المحك - هل لا تستحق العدالة هذه التكلفة؟ إذا كان أساس بناء اقتصاد متنوع ونمو دائم على المحك، فكيف يمكن لأي شخص ألا يكون على مستوى التحدي لتنفيذ التنمية المستدامة و اهداف التطوير رقم 16؟